

١٢٥  
السبع الشداد





بسم الله الرحمن الرحيم

والاستيفان من الله العزيز العليم والاعتصام بحبل الله العلي العظيم محمد بن عبد الملك الميموني أحمد  
 المين رافع سماء العقل وما بعد هذا اليقين والصلوة على المصطفين من عبادة الكربين  
 والمحبتين من اصفياء المقرين محمد قمر الانبياء وصفوه الرسلين سيد الخلق في الاولين  
 والآخرين وعترته الطاهرين اولاد الله في العالمين ومنار الهداية في سبل المستبين  
 وعيبة العلم وخرقة الوحي وحمل الدين وصفوه الله وخبرته من الخلق اجمعين وبعد فاصح القول  
 واكثر المصنفين لاربه الرحمن احمد الغفر محمد بن محمد يدعي باقر الدعا وكسبه ختم الله في كتابه بنظر  
 يقول يا آل الروح وحزب البصيرة وصحابة القلب وغصاة الزوية من ارباب العقل والدراية بحفا  
 زما صي السمع والرواية بحفلي هانا انكم بطلبكم المرغوب فيها بالاجاح وبمغاكم الموقوف  
 عليها بالاقراح من اذاد رسالة جاسعة بجمع سباعا شاد من مقالات فضيلة كفتية لشيخ عوا  
 من عضلات وجملة تشككية في اساسات اصولية ومقامات فقهية اما فيها سوق النظر  
 وسبقة الاجريم المناس على جواد التحقيق من مرصاد السداد وصنيع القول وصوغه في قويع القاص  
 من مضيق الحق على صياغة الصواب في انا ميسر لها من تلقا نفسي ولكن ان سي الاصبغة الله  
 ومن حسن الله صبغة والفكران في الاصابة على عصمة من الله وكما امان من الله عصمة الله  
 نادى وفيما فضول ثلثة فصل لقد اتفقت كلمة الذوق على ادراج الفقه في جنس العلم  
 بانه العلم بالاحكام الشرعية المستدل على اعيانها بادل تفصيلية وهناك شك بعض  
 مشهور هو انه انما سنة الفقه ودينه انما الاحكام الفرعية الفرعية عن ادلتها التفصيلية الظنية  
 فكيف يكون الفقه من جنس العلم الذي هو اليقين على الاصطلاح الشائع الفاشي في جميع العلوم عامة  
 والمعبر عنه بالعقل المضاعف على لسان الفلسفة خاصة وكيف يكون الاحكام الفرعية المأخوذة عن ادلتها  
 الظنية معقولة عقلا مضاعفا ومعقولة على ايقينا قلت وهذا الشك ليس يخص علم الفقه بل انه  
 معقود للورود على سائر العلوم عموما في العلوم الفلسفية وفي الفلسفة الاولى التي هي حكمة ما فوق  
 الطبيعة ولكن انما انعقاده على تلك العلوم كبح قيا سالي طائفة من مسائلها فقط وبانته  
 الى طائفة من اقيمتها ودلائلها فحسب وانما علم الفقه فن حيث قيا سالي الى جميع مسائلها عموما  
 النسبة الى قاطبة دلائلها جميعا وذلك من سبيلين احدهما ان في الجدل والخطابة وكذلك فن  
 سوفسطائي لا رك كل منها كلاس العلم المحججة والعلم الكلي عن الفلسفة الاولى فالجمل والخطيب

تصنيف ميرزا محمد باقر داماد

مقدم لفتح الراء كرامتي كبريا  
 ورجعت كسنة دارت اورا باجاست  
 تافيه بنود وكنهه اورا قال  
 اقترنته فهو مقدم قمر  
 منله وقيل للشيخ  
 قمر مقدم قمر  
 بذلك

المقالة الاولى



المضاعف على لسان  
 امور الله امان في العلم  
 ان كونه داما وضربا وفي العلم  
 اسان الله امان في العلم  
 ورجوب عدم لقيضه



والسوفسطيكي يحكم كل منهم فيما يتكلم فيه بما يجب علمه منى وفيما يتكلم فيه الفيلسوف الاول والفيلسوف  
 الاول من حيث هو فيلسوف اول لا يتكلم في سائر العلوم التجريبية والفيلسوف الاول من حيث هو فيلسوف اول  
 لا يتبع الاخر الحق وان استعمل القياسات الجدلية والبيانات الخطابة ولا يردم الافادة صريح اليقين  
 او النقص في ذلك بتقويدها بالقبول والتسليم وانما ادعائها تهيمها لا دعان الحق في الافادة  
 للبرهان واجد بما هو صلي لا يتبع الغلبة والالزام ولا يقصد الافادة شبيه اليقين  
 او الظن الباذج والمخطيب بما هو قاطع يتبع الا المفاضة والغلبة فيها ولا يخجل الا نحو  
 افادة الاقناع واليقاع القوي الاقناعي والسوفسطيكي بما هو سوفسطيكي لا يتبع الا التفتيل  
 والتبكيك بالسفسطة او بالمشاغبة والالزام بالحق والارادة انه مبرهن ما وان جدلي  
 وليس هو في نفسه احد منها بل اقامه سوفسطيكي واما مشاغبي ولا يقصد الا المناقضة الحق  
 وافادة اكمل المضاعف او الايصال الى الحق لا من سبيله واليقاع شبه اليقين من سبيله  
 واجدل النقطة الاول الى الكليات والخطابة التفاتا الاول الى الجزئيات وان كانت هي  
 ايضا يتقاط في الكليات من الالبيات والطبيعات والخلقيات والخطابة النفع  
 واكثر في افادة الاقناع الى البرهان من اجل السوفسطيكية المنقولة عن شرور الغلط والخرز  
 عن دواهي الفساد وان شريكنا السالف في رياسة الفلسفة الاسلامية الشيخ الرئيس ابا علي  
 الحسين بن عبد الله بن سينا قد تبين ذلك كله في ثمانية اولى البينات كتاب الشفاء في فنون النطق  
 منه واختم كلامه في اول اول الفن الثاني من اجمل الاول وشي في خطابه من الشفاء بقوله  
 كما ان المحيطة البرهانية لا يبعد ان تراد بها الغلبة في نفسها فكله لك المحيطة الخطابة وكذا ذلك  
 المحيطة الجدلية لا يستلزم ان يعدل باستعمالها عن جهتها الى جهة القصد في وقد نطق الكتاب  
 الذي لذي ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه الذي هو تنزل العزير الحكم ممثلة فقال  
 ادع الى سبيل ربك اي اليه يانه احققه بالحق اي بالبرهان وذلك لمن كتمه والموعظ المحمدي اي  
 الخطابة ذلك لمن يقصر عنه وجادلهم بالتي هي احسن اي بالمشورات المجددة فاقترع الجدل على الصالحين  
 لان تينك مصروفان الى الفائدة وادله مصروف الى المقام والغرض الاول هو الافادة  
 والغرض الثاني هو مجاهدة من ينقلب المعادة فالخطابة ملكة وافرة النفع انتهى قوله بالخطابة  
 ومن المستبين ان اليقين لا يقضيه الا البرهان وادون ذلك فاما طق وهو الكثرة واما  
 اعتقاد ليس يقينا ولا ظاهرا فاما عقد قوي صادق كبر اليقين الذي هو العقل المضاعف  
 ليس هو اياه في الحقيقة واما جمل مضاعف فاما العلوم الفلسفية ايضا بالقياس الى ما

سيات  
 مر الامم في محضته  
 واحدة ولا لصل  
 من اوله

مفاوضة  
 العلم اقول كنت  
 القصة على اخذت  
 عطية كعزى المفاوضة  
 كركه في معاد من النقص  
 منها وما عنده الا صاحبها  
 في المال اذا اشترى كذا  
 العلم وذا كذا ثم

سيات

مساييلها بينت بقياسات جدلية او بيانات خطائية اذ اقيست فسطيقيه لا يتصح لها القول  
 في جنس العلم الذي ليس هو الا الاعتقاد اليقيني والعقل المضاعف يروهم يدخلون كل علم عدو  
 كبح المدونات فيه من اجزاء والمسيات فيه من مساييل في صقع اليقين وحريم العقل المضاعف  
 ويا فدون جنس العلم في هذه وايضا من المقررات في مقارعتها انه لا يقوى شي من البراهين  
 على اعطاء العقل المضاعف على الحقيقة الا ما يكون برهان لم واما برهان الات فتجده  
 في ميتة فادة ما دون اليقين وقصا راه في بحيره ان يعطى ما يقال له شبه العقل المضاعف  
 اللهم الا اذا كان في صيا به برهان لم وفي مصافقه ومن يستبين ان العلوم الجبرية ليس  
 المفترض على دمتها ولا في وسع منتهان تتنا وش البراهين المتيه بل من سنة العلم الاعلى الكفا  
 وفي طوق منه ان لا يتقاطى الا البرهان القوي ولذلك كانت مبادئ العلوم الجبرية واشتات  
 اذيتها وبيان لميتها بالبراهين كحقيقته في ذمة العلم الاعلى ومن جملة وكثير من المبادئ المسئلة  
 في العلم الاعلى مبينة الا في العلوم الجبرية بالبراهين انية لتطلب وتبين لميتها في العلم  
 الاعلى بالبرهان الحق كحقيقته في العلوم الطبيعية والرياضية تتولى البراهين الانية على انيات  
 يراد بيان لميتها في العلم الاتي في اخذ العلم الاتي منها تلك الانيات على ان انيتها من مبادي  
 المسئلة ولميتها من مساييلها المطلوبة فيه فاذن قد استبان ان العلوم الجبرية بالقياس الى جملة  
 مساييلها وسائر ما في قوتها اعطاه فارجع عن حد جنس العلم وحريم صقع اليقين على اطلاق  
 كما ان العلم الاعلى ايضا كذلك كجس قيا ساه اجدلية وبياناته الخطائية فقط فخذ الصديقين  
 وثانيهما ان المعلمين والروساء من الفلاسفة اليونانية والكمالية والاسلامية ذكروا في بعض  
 فنون العلم الذي هو كمال العلوم وميزان الانظار ان كثيرا ما ان يكون المسئلة في العلم جدلية  
 في احد طرفيها المقابلين فقط فيكون غير برهانية اما في النقيض واما في الاثبات وقد يكون مسئلة  
 العلم جدلية غير برهانية في كلا طرفيها جميعا اما لتقاوم الجمع من الطرفين واما لانه لم يكن متيسر  
 لا صدين في باقي الطرفين سبيل الى الاتيان بقياس برهاني اصله وتمثلوا في المثال لذلك  
 بالعلم الذي هو اعلى العلوم ومبدا هي من امات المطالب فيه قال معلم مشايه اليونانيين  
 ارسطوطاليس في كتاب طوئيقا من كتابه الا ليم الاول انه قد توخذ قضية واحدة بعينها يمكن  
 ان يوتي على كل طرفها بقياس جدلي من مقدمات ذالعتمال في ذلك هل العالم قديم ام ليس بقديم  
 وقال شريك الف الف وثلث مائة من فلاسفة الاسلاميين في ثامن اول الف السادس وهو

بحسب ما ذكره في  
 كتابه وادراكه

في بعض  
 من هذه

الاكث

كلا طرفيها



فنحن نقيس الجمل الاول من كتاب الشفاء حيث حاول ان يبين المقدمة الجدلانية والمطلب الجدلاني  
 المطلب الجدلاني فليس يصلح ايضا ان يكون كل شيء فليس كل مطلب جدلي فان الامر الذي لا شك  
 فيه فمن يحاول نقضه فهو اهل ان يصحك منه وهذه هي الحقيقة المشهورة المطلقة فاما لما  
 لا يكون مطالب جدلية الا بالقدرة على المغالطة في الجدل واما المشهورة الغير المطلقة  
 وهي التي فيها خلاف ما او موضع شك لا اتفاق على قبولها فليس في ان يطلب عنها ان  
 يقاس على طريقة النقيض فيما تم من ذلك قولنا بهذه الالفاظ وما بعد هذا في العلم الاول  
 فانه يعلم على وجهين البعد عما لا يقول واما الذي هو الاول بان يكون سبيل جدلي الى الحق  
 مقدمه تؤخذ على سبيل المسئلة فهو ما يكون طلب التسليم فيه بمعنى يتفحص به في اثبات مطلوب من  
 ما يؤثر او يثبت او مطلوب اعتقادي من باب ما يرى عقلا وتقصده في المعرفة فيكون اما  
 سبيل تسليم نفسه الغرض في ذلك او بان يجعل مقدمه قعير في انتاج ما يؤخذ مقدمه بذاته او  
 يكون معينا على ذلك بان يكون قانونا منطقيا يرفع منفع المنطق ويكون اما من المشهورات  
 لا المطلقة هذا فان ذلك لا يسأل عنه بل الشبهة والمقابلة او التي عند قوم ما او لا يكون من  
 المشهورة بل محالا لا اعتقاد مشهور للفلاسفة فيه فضلا عن الجمهور او ما جرى فيه بين الجمهور والفلاسفة  
 اختلاف كما لا خلاف بين الجمهور والفلاسفة في حال المدة فانهم يرون ان المدة غير الله  
 لا يرون ذلك او يكون فيه للفلاسفة فيما بينهم اختلاف او يكون للجمهور فيما بينهم اختلاف  
 وبالجملة يكون لاهل الفرقين فيما بينهم فيه خلاف والوجه الثالث هو اظهر مما فكاهة يكون  
 حكم القول في المقدمة الجدلانية واخذنا من حيث هي جدلية بذاتها لا كسب سبل وموجب باعياتها  
 ثم اتبع بالمطلوب الجدل فانه قال اما المطلوب الجدل فهو حكم على او حكم اعتقادي ما شئنا  
 يقاس عليه نفسه او يقاس عليه ليعين في معرفة شئ آخر وهو لا محالة لا يكون بين الشبهة بل  
 يكون من حقائقها يتشكك لانه لا راي للجمهور فيه مثل ان الاشكال القياسية تلك او لا راي للفلاسفة  
 فيه مثل ان هل الكواكب تروح او فرد في القياس الجدل على ضرب من المشهورات ان الله لا يرحل  
 روجا او فردا او للفلاسفة راي مخالف لما في العامة او فيه اختلاف بين فريقين من كل فرقة  
 بالجملة ما يقع فيه شك وهو موضع شك اما التقادير في وقا فوما واما الفقدان الحجب في الظن  
 جميعا او بعد ما على الامر المشهور مثل حال العلم اهو ازل ام ليس والامر ان يكون ما بعد حجة ليس لمطلب  
 جدلي وهو ما لا يكون عليه قياس من المشهورات ويكون الامر على من الاوليات بعد استل اهل  
 زاوية نصف الدائرة قائمة واعلم ان اكثر من اراى الجمهور فيها راي ولا المشهورات السبيل

المقدمات

هذا هو المطلوب الجدل  
 وهو ما لا يكون عليه قياس  
 من المشهورات ويكون الامر  
 على من الاوليات بعد استل اهل  
 زاوية نصف الدائرة قائمة

١٠

فليس منسباً الى ان يكون صاحبها  
 لن في افعاله ولا في النظر فيه  
 العلم هو ما يقع في  
 حيث هو ما يقع في  
 افعاله  
 منسباً

بان سلك قدم العالم او صدقته مطلب حبل الطرف من لان دلائل القدم كلها مبنيّة على امكان الوجود  
 السرمدى للعالم وامكان خلقه قبل ان يخلق خلق اول الخلق الى الابدانية في البداية وهذه المقدمة لا بد  
 عليها من انما هي من اوضاع التسلسل ٢٠ اجماعا من الدلائل المشهورة عندهم واما ما جاء به احدثوا القول  
 في الوجود من بعد العدم الصريح فلما كان لا احد من الناس الى سبيل من طريق القياس الرهاني لاني قاله الفيلسوف  
 ولا في اسلام الحكمة الى زمان هذا الذي عجز عنه وعصرنا هذا الذي نحن من اجله وانما ذلك شي قد خشي  
 الله سبحانه من بين الحكماء والعلماء بالفكر والتيسر له وجعله قسطنطين من فضله العظيم وسبب من رحمة  
 الواسع فبرهنت بتعليم من الله ما يمد منه على امتناع ما تسلموا امكانه من اجماعهم وانتمت على احدث  
 قياسا برهانيا من مقدمات عقلية يقينية فتم هناك لصاب قوام العلم ونظام الحكم وتحقيق الامراض  
 حتى القول فيه على انكم كتبنا الحكم الرهانية وصحفا العقلية القديمة فالا ان يعود الى حيث فاقاه  
 ونقول لقد اوضح اذن حق الانضاج ان هذا الشك غير مختص بالاعتقاد بالحق بل يتم في جميع  
 العلوم المدونة جميعا والاصوليون عامة وخاصة في سبيل حله على مسلك لم يسلكه احد منهم الا  
 الا ان حق سلوكه قالوا انما الظن هناك في الطرق فظنية الطرق لا تنافى علمية الحكم ثم خيفت  
 من ابيب الاقوال في طرق تفرقة في الحصول والنهاية والتلويح وبعض شروح المنابع واكثر الكتب  
 الاصولية ان الحكم المظنون المجتهد بما اوداه الى ظنه من الدلائل الظنية وجب العمل بمقتضاها باسب  
 الا ذلك المجتهد ومقتضاه قطعا بالادلة القطعية فتم ما تحقق ظنه بحكم ما حصلت له مقدمات قطعية  
 معلومة بالوجود ان دعي هذا الحكم مظنون مجتهد فيتحققها صغرى وعنده كبرى قطعية الثبوت  
 بالاجماع القطعي وبالدليل العقلي وبكل ما هو مظنون مجتهد فانه يجب على المجتهد ومقتضاه العمل  
 فاذا لم يستبين له حكم قطعي وهو فذلك الحكم يجب على المجتهد ومقتضاه العمل به ليصير الحكم معلوما بالقطع  
 ويؤول الظن الى ان يكون ما هو في محمول الصغرى والدليل الظني الى ان يكون وسيله الى الحكم  
 المقطوع بثبوت واقعا في طريق العلم القطعي ولا خلف في ذلك ولا فساد اصلا وهو الدور  
 فاسد التصور باطل التفرس وجوه الاول ان هذا الحكم المقطوع بثبوت حكم آية او احكام  
 الشرعية الفرعية التي الفقه علم بها والعلم بان كان قطعيا الا انه ليس من علم الفقه في نفي اصلا  
 ففرقان ما بين بين استحياء التسليم مثلا في ملوكة وبين وجوب العمل بمقتضاها وهو عدم العمل  
 به الا على سبيل الاستحياء وكذلك بين وجوب السورة مثلا في الصلوة وبين وجوب العمل بمقتضاها  
 وكذا بين اباة افتراش الذهب والحرير وبين وجوب العمل بمقتضاها وهذا الحكم اعني وجوب

جته

في هذا الحكم المظنون المجتهد بما اوداه الى ظنه من الدلائل الظنية وجب العمل بمقتضاها باسب  
 الا ذلك المجتهد ومقتضاه قطعا بالادلة القطعية فتم ما تحقق ظنه بحكم ما حصلت له مقدمات قطعية  
 معلومة بالوجود ان دعي هذا الحكم مظنون مجتهد فيتحققها صغرى وعنده كبرى قطعية الثبوت  
 بالاجماع القطعي وبالدليل العقلي وبكل ما هو مظنون مجتهد فانه يجب على المجتهد ومقتضاه العمل  
 فاذا لم يستبين له حكم قطعي وهو فذلك الحكم يجب على المجتهد ومقتضاه العمل به ليصير الحكم معلوما بالقطع  
 ويؤول الظن الى ان يكون ما هو في محمول الصغرى والدليل الظني الى ان يكون وسيله الى الحكم  
 المقطوع بثبوت واقعا في طريق العلم القطعي ولا خلف في ذلك ولا فساد اصلا وهو الدور

العلم



من يقضي ظن مجتهد من المييل الاصولية او من ضروريات الفروع العملية المعلوم من اليقين  
 بالطرق القطعية كوجوب الصلوة والركوة مثلا وهي خارجة عن حريم علم الفقه اتفاقا فانما  
 ان هذا الحكم القطعي حكم واحد متعلق بجميع الاحكام الشرعية الفرعية اي اصل ظنها للمجتهد من طريقها  
 الظنية فاذا كان علم الفقه هو بالحقيقة العلم بهذا الحكم كان لا محالة علم الفقه مسئلة واحدة لا غير  
 التا لست ان هذا الحكم في جميع الاحكام يختلف <sup>في</sup> المتكثرة ما فؤد عن هذا الدليل الواضح  
 القطعي المقدس في هذا التصدير ليعيد قولهم في هذا الفقه المسند على اعيانها باء له تفصيلية الرابع  
 ان المجتهد والمقلد هما شيان في العلم بهذا الحكم القطعي عن هذا الدليل الاجمالي وليس الفقه على تقدير  
<sup>الاول</sup> العلم المصطاد بهذا الدليل الاجمالي القطعي دون تلك المظنون المصطادة بالادلة التفصيلية  
 الظنية فيفضل لا محالة علم المقلد في العلم بالفقه ويختص علمهم في ايراد المسند على اعيانها بالادلة التفصيلية  
 لاخراج علم المقلد اعم من ان يخرج الحكم الفقهية جميعا في الوجوب والالزام الباقية لا يكون من  
 الفقه بل خارجة عنه واقعة في الطريق ومما عليه الاتفاق ان الاحكام الخمسة مرسومة الاقدام في  
 الاتساق بالالفقه على سنة واحدة وفي الترتيب العنصري وشرح الترتيب ايضا طريق آخر ليعين  
 ان ترتيب ائمة وهو ان الحكم المظنون المستنبط عن ادلة الظنية بعينه فقلب حكم معلوما بالقطع <sup>قطعة</sup>  
 مثله تلك القياس العظمي وهو ان حكم مظنون للمجتهد وكل حكم مظنون للمجتهد فهو حكم شرعي نيات في نفس  
 الامر لا بمعنى ثبوت وجوب العمل به بل بمعنى ثبوته في نفسه حكم شرعي اما عند اصحاب القول بالتصويب  
 فظنوا اما على المذهب الحق وهو ان المصيب في كل مسئلة يختلف فيها ليس الا واحدا فلهذا لما كان ظنه <sup>ظنا</sup>  
 لتكليف بمظنونه قطعا فحيثما انبعث ظنه على الدليل علم ثبوت ما ينطو به علما قطعا فكانه مظنونه  
 حكما ثابتا من الله تعالى في حقه ومقلديه بالنظر الى الدليل به وان لم يكن هو الحكم التي التا لست  
 في تلك المسئلة كسب نفس الامر فاذن قد افضى به ظنه الى العلم بكون نفس ذلك الحكم المظنون بعينه حكما  
 شرعي مبرور <sup>سعي</sup> فاذن قد صار الحكم المظنون مقطوعا فلهذا ما يعني بوقوع الظن في طريقه  
 هذا الطريق اذ سبيله الى الفساد والبطالة من وجهه الاول ان العلم والظن متقابلان  
 مستلزمان العقل بشي بعينه في زمان بعينه ومن المستبين امتناع اجتماع المتقابلين في شي واحد  
 من دون اختلاف حيثه لتبديله كثر الذات واختلاف حكمية التعليلية صغر الكف من  
 اسرها بالاحداث هناك راسا وانما المظنون حيثما يصير بعينه مقطوعا ايمى على مظنونيه

لا انفاد له من الاول  
 فلا بد من العلم بالواقع  
 انما هو العلم بالواقع  
 فلهذا لا العلم بالواقع



فيكون حكم واحد بعينه مضمونا معلوما بالقطع معا وذلك بطريق وحيد الاستناد الى الدليل بعينه  
 تعليلته غير مصادقة له حاله وبطلانه ام يسلخ عن شأنه المظنونه وينقلب علمه ما فكيف يصير  
 نفس الحكم المظنون المستنبط عن ادلة ظنية لا عن دليل قاطع حكما قطعيا وهو بعينه على شأنه  
 الاستناد الى دليل الظني على انه لو تصحح ذلك كان هو ح من قطعات الاحكام الخارجه  
 عن حريم علم الفقه بالاتفاق وان صير الى ارتكاب التحيث النقيدى فجعل الحكم المظنون بما هو  
 مضمون محكوما عليه بالمعلومه ما استلخ في مختلف الموضوع ويكون هذا القطعي حكما آخر وراى  
 ذلك الحكم الذي قد ادى اليه الظني والفقه علم بذلك لا يلزم اذ مرجع المال الى كون الشك بالقطع  
 متعلقا بوجوب اعتقاد الحكم المظنون والعمل بمقتضاه و يعود الامر الى طريق الاول الثاني ان  
 المعلوم ما يمنع احتمال تقيضه مع تذكر موجب العلم ونفس هذه الحكم المظنون بعينه غير المنقضى  
 او لا واخيرا مع تذكر الدليل الذي هو موجب فكيف يصح الحكم بانقلبه بعينه معلوما الثالث  
 انا بالرجوع الى الوجود ان لقطع ببقاء ذلك الظن بعينه وعدم حصول جزم مزيل له فانكاره  
 سقط الرابع ان مظنونه نفس ذلك الحكم ما خذوة في مقدمات القياس الذي يوضح انه موجب  
 المعلومات له بعينه فلم يبق تلك المظنونه على شأنها لم ينفذ حكم هذه القياس الموجب فاذا  
 يلزم المظنونه والمعلوماتية معال ذلك بعينه قال في التلويح وغاية ما يمكن في هذه المقام ما ذكر  
 بعض المحققين في شرح النجاشي يعني بالشراح الفاضل العبرتي ان الحكم المظنون للمجتهدين كحكم العمل بالقطع  
 للدليل القاطع وكل حكم كجب العمل به قطعا علم قطعا انه حكم الله والام كجب العمل به قطعا وكل ما علم قطعا  
 انه حكم الله فهو معلوم قطعا وكل ما كجب العمل به قطعا معلوم قطعا فالحكم المظنون للمجتهدين معلوم قطعا  
 فالفقه علم قطعي والظن وسيلة اليه فلذلك قالوا والظن في طلقه ثم قال صاحب التلويح وهذا لا يلزم  
 ان كل حكم كجب العمل به قطعا علم قطعا انه حكم الله نعم لم لا يجوز ان كجب العمل قطعا بما يظن انه حكم الله  
 فتقوله والام كجب العمل بعين النزاع وان جنى ذلك على ان كل ما هو مضمون للمجتهدين فهو حكم الله نعم قطعا كما هو  
 البعض يكون ذكر وجوب العمل ضابطا لا معنى له اصله انتهى قوله قلت وايضا يعلم انه ما وسين بعده  
 ما اوردها من الوجوه الاربعة وفيها اشياء شريفة لم الشرح العنصرى فلا تخلص الى بيان الاحكام اعلم بما  
 هو حكم الله نعم في نفس الامر وفي الظاهر ومظنونه حكم الله نعم ظاهر اطلاق الواقع اولا وهو الذي شرط  
 لظنه واصله وجوب اتباعه الى العلم بثبوته ومن ههنا يخل الاشكال باننا لقطع ببقاء ظنه وعدم جزم  
 مزيل له وانكاره ثبت فيتحقق تعلق العلم به لتسايقها وذلك لان الظن الباقي متعلق بالحكم قياسا الى

الدليل

محقق

فيكون حكم واحد بعينه مضمونا معلوما بالقطع معا وذلك بطريق وحيد الاستناد الى الدليل بعينه

فمن

العلم

أخصاص النقصان  
الصفحة الأولى من الأمانة وأما  
العلم بالحق والعدل  
أخصاص بالعلم

[illegible]

في مستط من تلك الادلة التفضيلية وان من تلك الحجة الاطنية غير قطعية الرابع ان علم الفقه مقبّر  
حد حقيقة ان يكون على الاحكام المظنونة عن الادلة التفضيلية الظنية حتى انهم عن اقرهم يعرفون بان  
نوعية لو كان معلوم الثبوت عن اجماع قطع او سنة متواترة قطعية شك كان خارجا قطع  
عن حريم علم الله في مختص بالمسائل المختلفة في اوله لك كان العلم بالاجماعيات من شرائط اجتهاد  
ومباديه والحق حيث لا يجنب الاجتهاد ووليدته فان احكم الظاهري بما هو معلوم الثبوت عن الدليل الاجمالي  
القطعي اوضح ان يرجح في علم الفقه قضاء عن ان يحصر الفقه فيه ثم ان هذه الطرق والسالكات  
وما وبطلنا فادراج انما قصارها ان نجسم مضالمة موهلة الشك ومدافعة وثمة

الحضانة من علم الفقه كغيره لا من سائر العلوم ايضا وقد دريت انه متوَقَّف على العلوم  
 وثمة واحدة فاذن من على كسفة كاذبة في دعوى المصاولة غير صادقة في مدافعة الصائل  
 فاعلم ان الحكم الشرعي المستخرج من دليل الظن كالوجوب مثاله اعتبار ان اعتبار في نفسه  
 من حيث هو يوجب وجوب مثله واعتبار من حيث هو مترتب على هذا الدليل متاوية اليه  
 هذه المقدمات وهو بان اعتبار لا يظنون غير مستكشف عن احتمال تسويغ نصيحتك تذكر  
 موجه وهو دليل الظن احتمال موجه جازيا لا اعتبار الثاني معلوم علميا بقينا معقول عقلا مضاعفا  
 ضرورة ان استلزام صورة القياس بمادة النتيجة في أي ضرب كان من ضرب أي قياس كان  
 قطعي يقيني بته واما المظنون في الاقية الظنية المقدمات حقيقة النتيجة في نفس الامر فمقتضاها  
 لا حقيقتها بما هي مرتبة على صورة القياس متاوية اليها مقدمات والمسئلة المطلوبة في علم الفقه  
 هي استصحاب التسليم في الصلوة او وجوب مثله من حيث تنادي اليه الدلالة الشرعية التفصيلية ومترتب  
 هو عليها لا ذلك الاستصحاب او الوجوب مثله من حيث ثبت ليقض الدليل الشرعي بالحكمة  
 فله استصحاب التسليم يكون استصحاب التسليم من حيث لفظه مظهرنا ومن حيث هو مترتب على  
 هذا الدليل الظني كغيره مقطوعا به واما الفقه علم بالاحكام من هذه الحكمة الاخرى لا غير  
 فاذن هو من جنس العلم اليقيني والعقل المضاعف واما الظن في طرق المقدمات الظنية من  
 مظاهر اقية فله امر قاطع سبيل الحق ومواجه في معنى قولهم ظنية الطلاق لا تنال عليه الحكم وكسبيل  
 افند في الحكمة التقديرية على الوجه الحق والقول الحق وما في شرع العبد في موضوع واحدة  
 وكذلك في شرح الشرح ان الدليل يعني به القطعي ما يرتبط به ثبوت مدلوله ارتباطا عقليا وادارة  
 ويعني به الدليل الظني ما كسبيل به ظن ولا يرتبط ارتباطا عقليا فانه لا دليل اي الاية البرهانية يستلزم  
 النتيجة استلزاما قطعيا واما الامارات اي الدلائل الظنية فتستلزم النتيجة استلزاما ظنيا او اعتقاديا  
 ولا تستلزم ذلك وجوبا ولا دائما بل في وقت ما لا ليس من الظن... اعتقادا وبين سره  
 على كسب كسب تخلف عنه لزو الالحاق بعاد موجه بها كما يكون عند... العلم في ظنهم فله  
 والمطر الظن بحس او دليل تمسك بقضية الغيم الرطب والظوف بالليل والبارقة وكون بعد الضمير  
 فيما باب الحرام او كونه فيه فما عنه الظن والاعتقاد ليس موجه بها بما قول كاذب في ظن باطل  
 ووهي فاسد من غير سبيل واحد فكيف الظن معلولا جازيا فكيف يحدث من دون علم حجة

المطلوبة



وقد تأسس في العلوم البرهانية ان لا معلوم الا بعلة موجبة فكيف لا يكون بين الظن وبين  
 اصدار ربط عقلي بحيث تمتع كلفة عند ايضا اليس قد اطبق كل من في سواد مملكة العقل على  
 ساهرة اقلهم الحكماء والعلماء في علم النطق الذي هو كميال العلوم وميزان النظر  
 على اعتبار قيد الاستدلال لانه في تحديد القياس وجعله مع ذلك شاملا لقياسات الصفات  
 الخمس اي البرهانيات والكجليات والخطابات والشرقيات والسوفسطيقيات جميعا على  
 واحد فكيف يكون الاستدلال لانه مختصا بالبرهانيات وكيف لا يكون بين الظن والا اعتقاد  
 وبين ما بها عنه وهو ملزم ومنها الغير البرهانيات علاقة عقلية لزومية وبالجملة انما استدلال الشيء في  
 مطلق القياس بالذات كجس المقدمات من حيث صورة القياس واقتراح البرهانيات  
 عن الكجليات والخطابات كجس خصوصيات مواد الالقيسة وعن السوفسطيقيات كجس خصوصيات  
 من حيث المادة او من حيث الصورة فالنتيجة تكون معلومة الترتيب على مقدمات القياس مطلقا  
 كجس الصورة القياسية ومعلوم كفيته البرهانيات ومطوونها فيما عدا كجس خصوصيات  
 العقود اليقينية والمقدمات الظنية التي تجعل مواد الالقيسة واما اخذ جملة كجس التسليم  
 فلا وفال قياس كلفة والقياس الكاذب المقدمتين جميعا لكل ان حرج وكل حرج حيوان فانها  
 وان لم تكونا مسلمتين لكنهما كجس اذا سلمنا لزم منهما لانهما قول آخر هو فكل ان حيوان  
 او احدىهما فقط لكل فرس حيوان ولا شيء من الحيوان كجس فانها كجس اذا سلمنا لزم منها لانهما قول  
 آخر فلا شيء من الفرس كجس وكذا لشارة الى ان القياس بما هو قياس ليس كجس فيه ان يكون مقدمات  
 مسلمة او صادقة البتة بل انما كجس فيه من حيث هو قياس العلاقة اللزومية بينهما بين النتيجة والتسليم  
 المقدمات وصدقها لا يعتبر الا في تحقق اللازم ان حقيقة النتيجة لا تقبل الاستدلال به فحين يكون  
 العلاقة اللزومية في مطلق القياس من حيث هو قياس انما هو على تقدير التسليم فقط واما بدونه  
 فلا لانه البرهانيات لا غير كما توهمه شارح التشرع فمن السبب ان التسليم لا علاق له من البرهانية  
 في حقيقة استدلال وعلاقة اللازم بما هي علاقة اللازم وغير مستعدة تحقق اللازم واللازم اصلا  
 بل بما كجس العدا بل لانه اللازم بين الجهل مستحيل التحقق مطلقا ثم ليس ظن انفاء الظن وزواله  
 مع بقاء جبه الذي هو عنه قوهما فكيف من غير تصور كجس وكيف يستوع ان يزول الشيء مع بقاء جبه  
 الذي هو عنه والتمسك بقضية الغيم الرطب والمطر مغالطة سفسطية او مشاغبة من باب اخذ  
 ما ليس بعلة على فليس سبب ظن المطر واللازم بالذات للنتيجة الظنية الغير المتخلف فيها هناك وجوه

من حيث المادة او من حيث الصورة فالنتيجة تكون معلومة الترتيب على مقدمات القياس مطلقا  
 كجس الصورة القياسية ومعلوم كفيته البرهانيات ومطوونها فيما عدا كجس خصوصيات

انما القياس سوادا كان نظرية كجس  
 او اعتقاده فوق الظن وفوق  
 اليقينية من



الرطب في نفسه بل انما السبب المذموم بالذات عقد ان حسي ذهني هما جهدهم رطب وكل غيم  
 يلزم منظر نفعين هذين العقد من يلزم بالذات عقد آخر ظني هو نفعه يلزم منظرهم عند ذوال النظر  
 ونظروا في الشيء لا يمتنع انظر بل تبين ان الكبرى التي كانت مخطوطة الصدق في نفس  
 الامر كاذبة انما يعقل انه لا يستدل لاصلها الا على صحة احد فرضيها فالاتي اذ من سبل  
 الاستقراء والتبديل احرص من عدم القياس لا تقيد الاستلزام ولا ملزومية في القياس لا يعقد من  
 بالقياس الى عقد ذاته اذا كان وجود الغيم الرطب في نفسه هو السبب المذموم لم يكن حصول المطر مطلقا  
 بل كان مقطوعا به بانه اذ وجود الغيم الرطب في نفسه من البتات المعلومة بالحس ثم قد صطح رطب  
 من الاصولين على نسبة المفرد الذي لا يصلح ان يتوصل لصح النظر فيه الى عقد مطلوب اخرى  
 ايضا وليد كما العالم يقال له انه دليل وجود الصانع على معنى انه يمكن بالنظر في احواله تاثير قارب  
 ملزم للعقد المطلوب الا بمعنى ان السبب المذموم للمطر هو وجود ذلك المفرد في نفسه فاذن لا مساع  
 لذلك الوهم الفاعل على شيء من الاصطلاحات المعقودة في العلوم كما لا مساع له كبح الحقيقة بوجه  
 من الوجوه اصلا ومن حيث كقفت وتوفت حقيقة الامر ببرغ لك حيث التلك ومن القول في  
 سائر العلوم ايضا فنوضح المقرة في مقرة ان السلسلة بما هي سلسلة في اتي علم كان من عقد  
 محمول من العوارض الذاتية لموضوع العلم لا من حيث نفسه بل من حيث بناه الى عقوده هي  
 برهان او دليل يناسب موضوع العلم وتلك العقود من المبادئ لذلك العلم اما على الاطلاق  
 او كبح بعض من مبادئه وبالحمد المسئلة مطلقا في العقد المطلوب في العلم من حيث هي نتيجة  
 البرهان او الدليل المناسب لموضوع العلم وكذلك مساع اشترك علمين في مسئلة بعينها  
 على ان تكون الاختلاف نحو البرهان ويرجع الامر الى التمايز كبح الموضوعين اذ كبحل نحو البرهان  
 صيته تقيدية لذات الموضوع المشترك بين العلمين وتوخذ ذات الموضوع في كل علم كخصومه  
 محيية كجسيته فيا بها نحو البرهان المستعمل في ذلك العلم كما الامر في علم البنية وباب السماء  
 والعالم من العلم الطبيعي ومسئلة امتداده السماء المشتركة بينهما وكان اذا استعمل في علم البرهان  
 غير من سبل موضوع العلم عادات السلك المقام عليها ذلك البرهان من حيث تقدم عليها ذلك  
 البرهان فارتبة عن جريم ذلك العلم ومن من المتبصر من بالعلم في برهان كتاب الشفاء  
 لشريك السالف وفي كتابا تشرى في من في هو مشينا الحليقات على منظر الشرح العضدي  
 وحاشية الشريعة في الاصول غير مستريب في ذلك كله فاذن قد اوضح حتى الاضاح ان كل

تقيد

رد على من اشترط ذلك العلم  
 واما على هذا الاصل  
 كما في الشرح للمعاني والاشكال  
 في علم الطول وغيره مما

سبل من مسائل العلم المدونة سواء كان قياسها برهانيا او جدليا او خطابيا وسواء كان  
العقد تعقيبا او اقتضابيا فانها معلومة علميا لقياس من حيث هي مسألة اى من حيث  
نادية برهانها او دليلها اليها في التعقيب او الاقتضاب وان كانت منظومة احقية او  
معقدة اعتقادا غير يقيني من تلقاء العقود والمقدمات المستعملة في القياس المستدل  
عليها فان كانت العقود التي هي مقدمات حجتها القياسية باسرها برهانية حقيقية من السبل  
التي هي يقيني كانت هي تعقيبية معلومة احقية علميا لقياسا معقولتها عقلا مضاعفا من  
اكتشاف جميعا وذلك امر لا يتحقق لسبلة اصلا الا في العلم الذي هو اعلى العلوم ويدها  
ورئيسها ومخزوها والافمن احد اكتشاف البتة وان كانت هي اقتضائية او غير يقينية  
من اكتشف الاخرى كما في العلوم التجريبية الرؤسة اتحادا في اجدلية وخطابية وكذلك في  
البراهين الالائية وقصارا حالان يقتض من تلقاها علم بحقيقة المسئلة في حد نفسها بحسب نفس الامر  
شبهه اليقين هو فوق مراتب الظنون ودرجات العقل المضاعف وذلك اذا كان من سبل  
طبيعية تحقق معلوم طباعا ان لا يتحقق الا بتلك العلة ولكن لا يحل وجه يرجع الى ان ليس سبلا ليا هذا  
وقد بقي في هذه المقام مخصص وهو اننا قد افهمنا لك ان الاستدلال في اقية الصناعات  
انتمس كلها حتى ولذلك افتار ابناء الحقيقة و آباء العلوم بحقيقة التمثيل بالجوهر دون المواد  
ليجوز ان يراد المثال تسبلا لفهم المعنى على المتعلمين وبين نوعية الصور عن المواد تبينها على  
ان لا يكون ذلك بالصورة القياسية لا بخصوصيات الفنون والصناعات ولا بخصوصيات مواد  
الاشياء الصادرة والكاذبة وبما يقال لا يصح ذلك الا اذا حارم باللازم ما يتناول  
النسبة بالحقيقة وما يكون في حكمها اذ القياس الشرعي لا يكون عنه عقد اخر هو النتيجة حقيقة  
لكن بحسب عنه امر هو في حكم النتيجة وقائم مقامها هو تأثيره النفس بالبط والقض من وجوب  
لاقدام على فعل او الامتناع عنه كما اذا ما كان هناك عقد وتصديق بل اقوى منه ولذلك  
ترى الحكماء الكرام معنيين بام القياسات الشرعية ومبيلات العقود وهذا لان اكثر الناس لا يتجمل  
سوى سمح صدق فحق نقول قد ادركنا ان استدلال عقدي القياس لعقد النتيجة انما هو بحسب  
نفس الصورة التي هي لا بحسب خصوصيات مواد االاقية ولذلك ازيد في مد نظر القياس  
قيد التسليم من فلا حاجة في اذ قال القياس الشرعي الى تميم النتيجة بحسب يتم خصوصياتها وحكمها مثلا  
مقدما الاستدلال من اكل لحم يجعل البطن مقبرة للجوان وكل ما يحل البطن مقبرة للجوان

قال المولى الطاهر في عواش المشرح المود  
وحاشية الترتيب

۲۰ غرض حال حال که از وضع این  
 امری که قابل تامل است  
 در حکم و احکام و  
 مانی و احکام و  
 ۲۱ غرض از این  
 امری که قابل تامل است  
 در حکم و احکام و  
 مانی و احکام و

عبد الرحمن بن عبد الله  
بن محمد بن عبد الله بن عبد الله

برون پل

في نفسه كسب حاق، و قد علم من نفس الامر ايضا البتة لا نحو مجرد حصول المقصد في حضور  
 الذهني للنسبة العقدي فقط ففرق ان ما بين ما اكد الاوسط هناك على ما بين  
 ما قصد البرهان تأيد اليه وان كان قاصدا في حق من افادة العقل المضاعف وليس  
 يلزم من تخصيص ذلك كخصيص املا فاذن سقط بهم بعض الادعاء من المقلدين ان المراد  
 بالاستدلال والادوم في تعريف القياس ليس الاستدلال والادوم في الخارج بل في الذهن لان  
 الدليل لا يكون لاثبات امر في الخارج بل في الذهن اي صفة معلوما **فصل** كانك انك  
 من حيث ما نعت فاطن لما هو حق القول في ان عقدا من الكميات ومن الفطريات بل  
 يصح ان يجعل سلسلة في العلوم الاقتصادية او لا اللهم الا من سبيل بيانات تخيفية وبيانات  
 تنبيهية اذا كان في العقيدة فحقا ما بالنسبة الى المادك الحاضرة الجمهورية والادمان للقاهرة  
 المشورية وان من لا يرى بذلك باسما مطلقا بل بما يراد وواجبا في علم ما بعينه وفي مادة  
 بخصوصها يلزم ان يستند الى اصل حقيقة ويزن الامر بميزان تسليمية وهو ان العقيدة انما يكون  
 مسئلة علمية لا كسب حاله في حد نفسه بل باعتبار ما يتاوى اليه مبادي بخصوصها وتقدم  
 مقدمات بعضها من حيث ما تناسب موضوع علم ما من العلوم المتقاطعة بخصوصه فاذن  
 من السليح ان يكون عقدا فطري الحكم كسب لف حقيقة وكحقا بالفعل ومع ذلك فتد  
 اليه ايضا وتقدم مقدمات معينة بخصوصها من حيث تناسب شي من موضوعات العلوم  
 النظرية المدونة بعينه او ان يكون شي ما فطري لانية في المنة وفطري لان في العلم فلكي  
 من تلك الكميات عقود فطري الاحكام سائل مطلوبة في علوم اقتصادية ولكن لا يجوز  
 ان تكون تلك هي الفطريات الاوائل التي هي المبادي الاولى لبراهين العلم وخصوصا  
 اول الاوائل ومن يمنع من ذلك كل المنع كسب ان يكون نظره في انترج لم يكن شي من  
 تلك السائل بل في سلسلة مطلوبة اي من حيث تادية المقدمات اليها والاستدلال اليه  
 اياها فطرية بل لا بد هناك من حركات فكرة لتحصل مقدمات مخصوصة بعينها يكون لها  
 مستند اياها وكذلك القول في البيانات التنبيهية فاذن لم يتضح ان يكون عقد فطري ما  
 هو فطري سلسلة من السائل المطلوبة في العلوم النظرية الاقتصادية بل انما ذلك من حيث هو فطري  
**المقالة الثانية** **فصل** ان من المشهور تحقق المقرر عند الضم والادوية  
 تقسيم الحكم الشرعي بالقسمة المستوفاة الى الاحكام الخمسة المشورة ويخفق عليه شك فانه ان غير الحكم

روجه  
 بحسب الكفاية  
 في وجهه

المقالة الثانية



اعم من الصريح والضمني على ما هو الحق واختاره المحققون لم يكن الاحكام الشرعية الاثنية اذ كان  
 الحكم الصريح التعليلي الوضعي يرجع الى الاحكام التكليفية ضمنيا فبسببية الدلوک للصلوة في  
 قوة وجوبها عنده وشرطية النظر للصلوة في قوة وجوبها فيها او حرمتها من دونه وبما فيه  
 النجاسة في قوة حرمة الصلوة معها او وجوب ازالها حال التلبس بها وكون الاجتماع في  
 في قوة الوجوب العمل بمقتضاه فكذا في بعض الاحكام التكليفية الصريحة يرجع ضمنيا لبعض  
 منها فوجوب الفعل في قوة حرمة تركه وحرمة تركه في قوة وجوب تركه واستحبابه في قوة كراهة تركه  
 وكراهيته في قوة استحباب تركه فالاحكام اذن الابطال والوجوب والحرمة والندب والترك  
 وان كان المتبر هو الحكم الصريح لا غير كانت الاحكام ثمانية عند من لا يعتبر من الخطابات الوضعية  
 الالسانية والشرطية والمانعية واكثر حسب تكثر الاحكام الوضعية عند من يزيد في خطاب الوضع  
 العزيمة والرفعة والصحة والبطالان او التقدير والحق ايضا وهذا الشك محال لم يقع الى فيما  
 يلحق ان احدا من العلماء تعرض لمثل الى زماننا هذا ونحن نقول استعانة بالمدونة ان الحق  
 ما اختاره المحققون ان المعنى بالحكم في مقام التقسيم انما هو الاعم من الصريح والضمني وان كان لا يفي  
 به في مقام التخيير لا الصريح ولذلك زيد في التعريف او الوضع او الشك مفتك بالفرق بين  
 الحكم الوضعي التعليلي كاسبية بالقياس الى حكم ما تكلف في كالجوب وبين الحكم الاقتصادي التكليفي  
 كالوجوب بالنسبة الى حكم آخر تكلف في الضم كالحرم فاعلم ان فرقان ما بين غير طفيف بين ما نشي  
 في قوة ومقتضى راجع اليه وهو مقتضى فيه غير خارج عنه وعن حاشيتي عقد الحكم به وبين ما هو خارج عن  
 الشيء لا يمتنع فيه ولا يمتنع فيه ولا يمتنع في عقد الحكم به ولا للشيء مقتضى ولا راجع اليه بل انما هو ملزم له  
 ومستلزم اياه لا غير واذن فاحكم ان سببية الدلوک لوجوب الصلوة التي هي من الاحكام التعليلية  
 في قوة وجوب الصلوة عند الدلوک الذي هو من الاحكام التكليفية وراجع الى اليه او مستلزم الحكمين  
 في صورتين فعل واحد بعينه من افعال المكلفين وهو الصلوة وحاشيتا العقد في احد الحكمين  
 كقولنا الصلوة واجبة عند الدلوک غير خارج عن حاشيتي العقد في الحكم الآخر كقولنا الدلوک  
 سبب لوجوب الصلوة بل انما المتغير والمتبدل مفاد العقد ونفس الحكم والترتيب وخصوص الموضوع  
 والمجول لا غير واما الامر في وجوب فعل الصلوة بالنسبة الى حرمة تركها وما كان من الاحكام التكليفية  
 فعلى خلاف تلك الشكلا اذ ليس الحكمان متعلقا واحدا بعينه بل متعلقا بالوجوب فعل الصلوة و  
 متعلقا بتركها وبما موضوعان مختلفان ولا حاشيتا العقد في احد الحكمين كقولنا فعل الصلوة

قلت فصل في  
 وجوب الصلوة  
 في سبب

واجب مضمّن في ما سبق العقد في الحكم الآخر كقولنا ترك الصلوة حرام حتى يكون المختلف  
 نفس الحكم ومفاد العقد وخصوص الترتيب والوضع واكمل لا غير على ما شئت احد العقدين متبادرا  
 الى شئ العقد الآخر مطلقا ومتعلقا احد الحكمين واخطا بين من افعال المكلفين ما من متعلق  
 الحكم الآخر واخطا بين ما نعلم احد ذينك الحكمين المتباينين بحسب نفس الحكم المكلفين  
 وبحسب متعلق الحكم جميعا مستلزم لذلك الحكم الآخر وكذلك احد ذينك العقدين المتباينين بحسب مفاد  
 الحكم العقدي وبحسب ما شئ العقد والوضع واكمل مطلقا مستلزم لذلك العقد الآخر بناء على ان الامر  
 بالشئ مستلزم للنهي عن ضده العام وتركه بنة فقد بان لك ان هذا التشكيك مغالط من باب  
 اخذ ما مع الشئ مكان ما في الشئ ومن جعل الشئ ومنه الشئ ومن باب اخذ لازم الشئ مكان الا  
 فيه ومن باب اخذ ما يلزم من الشئ مكان ما يحل ويرجع اليه الشئ ونظير هذا في العلوم العقلية و  
 الفنون الفلسفية ما قد كان وقع للمفكرين من المتكلمين الراعي ان الادراك التصديقي انما  
 متعلقة بالذات نفس نسبة ما شئ العقد الغير المحلوظ على الحقيقة ولا المستقلة بالمعقولة فان  
 ان تغيير ائمة الفلسفة ورؤسا الصناعة عن حقيقة التصديق باوركا ان النسبة واقعة اليت  
 بواقعة ذلك سبيله فاذا انهم اهلوا ما يلزم الشئ في لحاظ العقل وهو امر خارج عنه غير مضمّن  
 فيه محل ما يحل ويرجع اليه عند لحاظ العقل اياه بالتحليل والتفصيل فغشيم ان كسبوا ان  
 عقده محملا اذا ما فصله العقل بالحق في التحليلي كان المرجح لا عقد موضوعه المحكوم عليه تلك  
 النسبة العقدية الربطية بين احي شئتين ومحمولة المحكوم به واقعة وحكمة التصديقي الجواب الوقوع  
 او سلبه مثلا البياض عرض وليس يرجع الى البياض عرض مطابق للواقع او ليس البياض  
 عرض مطابق للواقع فحقن باذن الله سبحانه قد وترنا عليهم حسابهم واوضحنا في كتابنا الاق  
 المسن ان التصديقي انما متعلق بالذات احي شئان مختلفان على التخالط والنسبة الخلطية  
 اللفظية ملحوظة على التباعد من حيث هي آلة الخلط واداة الربط واداة الخلط بالعرض فيما هو متعلق  
 بالذات اعني الموضوع بما هو متعلق بالمحمول والنسبة العقدية غديم تغير عن احي شئتين المتى لظنين  
 بالملازمة وقولهم ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة تنبيه على ان سبيل الحكم الاذعان في  
 الادراكات التصديقية والعقود المصدق بها في فنون العلوم والبوابات الصناعية بل في التصديقي  
 والاصحاف مطلقا حقيقة ومفاد العقد بحسب حاق الواقع ومان نفس الامر لا بحسب خصوص ادراك  
 العقل واذعانه ومرتج البياض عرض والله شئ مفهوم مثلا الى البياض عرض في الواقع والله

فغشيم

في شئان المختلفان  
 متعلق التصديقي بالذات

مفهم في نفس الامر ثم يمكن ان يختار في حل الشك ان الحكم في تقسيم القسم ايضا يعني به لنا الصريح  
 ليتوافق معهما التعريف والتقسيم والاقسام المستوفاة في قسمة واحدة يكون متباعدة مقابل كقول  
 اثنان منها مادة واحدة اصلا فالاحكام الخمسة في تقسيمها الحكم اليها على هذه الشكلة واما  
 القسام الحكم الى الاحكام الوضعية بحسب قسمة اخرى غير ضاربة ذلك اذ لا تقابل بين اقسام القسمين  
 بل قد يجمع في فعل واحد حكمان تقييني ووضع في كاش في الصلوة الوجوب والمسببة عن الذنوب  
 وفي الطهارة الوجوب والشرطية للصلوة وفي شرب الخمر التعم والمافعة عن الصلوة وايضا كل  
 واحد من القسمين تجري في اقسام القسمة الاخرى فالمسببة تكون مسببة وجوبية ومسببة استحبابية  
 كما في الغلظة والنافة بالقياس الى الوقت والشرطية تكون شرطية وجوبية وشرطية استحبابية  
 كما في الطهارة بالنسبة الى الصلوة الواجبة وبالنسبة الى السواك المندوب والمافعة يكون مافعة  
 تحمية ومافعة كراهية كما في المكان المفصوب وفي احكام مثله بالقياس الى الصلوة وكذلك  
 كل من الوجوب والندب يكون سببا وشرطيا فمن المستبين ان انقسام الحيوان الى الحيوان  
 الابيض والحيوان الغير الابيض غير ضاربة في تقسيمها اياه لا الحيوان الفاضل او الحيوان الغير الفاضل  
 والقسام الحركة بالذات لا المسبقة المستدرة غير ضاربة في تقسيمها اياها الى التي بالذات و  
 التي بالطبع والتي بالقر لعدم التقابل بين اقسام القسمين ولما كان كل من القسمين في اقسام القسم  
 الاخرى فاذن قد استتب تصحيح تقسيم الحكم الى الاحكام الخمسة من سبيلين فاما ما تمسك به البعض  
 لنفي الباع ويكفر منه هذه الاحكام في احدة الوجوب من ان كل فعل فاما انه حرام واما ان ترك  
 احكام لا يتم الا به وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب فيكون واجبا وفي الشرح العنصرى ان لازم  
 ان يكون الواجب احدا لا فعال لا بعينه فيميل فهو واجب قطعيا غاية ما في الباب انه واجب محرم  
 لا معين وهو لم يدع الا اصل الوجوب واجواب الحق الذي لا يختص الا به فيكون ما لا يتم الواجب  
 الا به من ضرورية العادة والعقلية واجبا لفعل من المستبين لك الان ان سبيل اجواب الحق عن  
 الفرق بين لازم الواجب المتأخر عنه تاخرا بالذات وبين ما لا يتم الواجب الا به وهو ما يترقب  
 الواجب عليه ويتأخر عنه تاخرا بالطبع اما عقلا او شرعا او عادة ولقد بسطنا القول فيه  
 حتى البسطة كتابا عيول المسائل الفقهية وبعد ذلك اذا وقفت القائل ففرقت ايضا بين  
 لازم المأمورية وبين الكمية وبين جامع المأمورية معية ساذجة على سبيل المناجاة ان تعاقبة  
 ان من دون علاقة عقلية لزومية انكشف لك الامر بالشئ انما يعتزم التي عن هذه العام فقط

في المتن عن شي من اضداده الخاصة اصله **فصل في المستحق والمستقوب ما ذكره الشارح**  
 العضدي في شره ان الحكم اذا نسب الى اى حكم سمي ايجابا واذا نسب الى ما فيه الحكم وهو الفعل  
 سمي وجوبا وهما متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار فلهذا تراهم يجعلون اقسام الحكم الوجوب  
 مرة واحدة والايجاب والتوهم اخرى وتارة الوجوب والتوهم ولكن لا من حيث ما قد زعمه  
 تفهيد الصاحب المحصول ان القول ليس لتعلقه منه صفة لتعلقه بالمعدوم فقد سببان  
 في علم الحكم الربوبية ان المعدوم بالعدم الزمان موجود بالقياس اليه سبحانه في وقته وان  
 لا من حيث ولا استقبال بالقياس اليه سبحانه اصله بل الزمانات كلها حاضرة عنده فيشاهدنا  
 باسرها معا كلانا في وقته على ان الوجود العلمي كما في صحيح الموصوفية ولا من حيث ما ظنه  
 وهو من بعض الظن انه ليس لذات الفعل من الحكم صفة حقيقية ذاتية بناء على نفى قاعدتين  
 والتفصيل العقليين وحسبان ان لاجته مرجحة حكم الشرع في ذات الفعل ولا حسن ولا قبح  
 بالخ الذي يوجب التراجع لذوات الافعال لمخصوصياتها بل الافعال سواسية في حد نفسها  
 وانما احسن والتفصيل والوجوب والحرمة ومبداءه استحباب استحقاق الثواب واستحقاق العقاب  
 بمحض فعل الشارع ووضع امره ونهيه كما قد زعمته الفيتة العامة المنكحة من اكيد العقيدة  
 والغريزة العقدية اليس ان ذلك قول بالترجح لا بمرج وذلك مستلزم للترجح بلا مرجع في  
 مرتبة ما من المراتب تبه على ما قدم نصاب بيانه في كتب العلوم النظرية والترجح بلامرجع مما على  
 بطلانه اطلاق كل من يدعى الدخول في دائرة العقل وكورة الفطرة الانسانية بل من حيث  
 ان الحكم السمي الشرعي الكاشف عن اجتهت العقلية المرجحة المحتملة او المقبحة في نفس ذات الفعل  
 بالقياس الى الفعل وجوب بالقياس الى الله اى الحكم الثابت على سلطانه ايجاب او بالنسبة  
 الى الفعل حرمة وبالنسبة اليه سبحانه بحريم بناء على ما قد استحسن اساسه في كتب الحكمة و  
 صحف البرهانية ان مقولتي ان يفعل وسمى التحريك وان يفعل وسمى التحرك اعتبارا بمختلفان  
 في مقولة الحركة وهما وجهان متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار فتبدل اى الى اصل الموضوع  
 المنفصل عن سبب ما فاعل لا على سبيل القارر والاثبات بل على سبيل التصرم والتجدد له اعتبار برب  
 نفس ذاته واعتبار برب نسبة لا السبب الفاعل المباشرة بانه عنه بالباشرة واعتبار برب نسبة  
 الى الموضوع المنفصل بانه لا يقبل وهو لا اعتبار الاول لفصل الحركة وبالا اعتبار الثاني  
 التحريك وهو ان يفعل وبالا اعتبار الثالث التحرك وهو ان يفعل وكذلك الامر في الفعل



القول الخارج عن مفعول الفعل وان يفعل وان يفعل والاشارة الى كل شيء من مفعول الحركة كذا قيل  
 العقول المفارقة المتباعدة من عالمي الزمان والمكان واعلى من ذلك كل فعل الفاعل الحق  
 الذي من المنة والحانية مقدس وعن الزمان والذات متعال فالوجود الى كل مكان وقوع  
 للذات المتعبرة وحصولها في عالم التفرّد وجودها من الصانع الموجد الحق تعالى شأنه بالذات  
 والصنع ايجادها من اللذات المتعبرة بقبول الفيض الفيضان موجودية والوجود بما به  
 تارة ووثاقه لحصول الذات المحققة وجوبها من افعال الموجد بالانقضاء والتوكيد كما  
 وبما ان للذات الفاعلة لقبول التاكيد والتوثيق واجبة وان تتركب الى الفاعل فليسفاه الام  
 قد جرى على اخصاف هذا المصالح احكام هذا الاشياء واستمر عليه في مواضع من الشفاء وقوله  
 فيه فانه محققين في اساس الاقتباس قال في ثالث اولى برهان الشفاء والتعليم  
 والتعليم الذي قد يكون بين اثنين وقد يكون بين انسان واحد مع نفسه من جهتين مختلفتين  
 من جهة ما يحد من بالحد الاوسط في القياس مثله معلوما ومن جهة ما يستفيد التلميذ من المعلم  
 متعلما والتعليم والتعليم بالذات واحد وبالاعتبار اثنان فان شيئا واحدا هو وانما يتبع ما  
 الى الكتاب مجهول معلوم يسمى بالقياس الى الذي يحصل فيه تعلما بالقياس الى الذي يحصل عنه  
 العلم الفاعلة تعلما مثل التوكيد والتحرك وقال في سادس سادسة قاطبة في رياس الشفاء  
 مقولة ان يفعل وان يفعل فتوهم في تصور هاهنا توحيد الشيء لا يكون الشيء قبلها ولا بعدها  
 البتة في احد الذي يكون معهما من الكيف او الكم او الالوان او الوضع بل لا يزال يفادق على ان  
 بهما الشيء اشارة ويوجه الى شيء مادامت موجودة كالشئ مادام الشيء يتبدل والتبديل مادام  
 الشيء متبدل في مكان الى مكان قال الشيء الذي فيه هذه البنية على انما لها فو من فعل  
 يفعل وقال في ان يفعل والشيء الذي منه هذه البنية على انما لها فو من فعل  
 مطلوب البند على يفعل وحال ان يفعل وامانة اول ثابته طبيعيات الشفاء فقد قل ثم  
 من المشهور ان الحركة والتحرك والتحرك ذات واحدة فاذا اخذت باعتبار نفسها فحسب كانت  
 حركة وان اخذت بالقياس الى مانيه سميت تحركا وان اخذت بالقياس الى ماعنه سميت تحركا  
 ويجب ان يتحقق هذا الموضع وتامله تاملا ادق من هذه المشهور فنقول ان الامر كذلك  
 هذه الصورة وذلك لان التحرك حال للمتحرك ويكون الحركة متوجهة الى المتحرك بانها فيه حال الحركة  
 لا للمتحرك فان نسبة الحركة الى المادة في المعنى غير نسبة المادة الى الحركة وان تدرج في الوجود

كذلك التحريك حال المحرك لا يحركه ونسبة الحركة الى المحرك حال الحركة لا يحركه واذا كان كذلك  
كان التحريك نسبة المادة الى الحركة لا الحركة المنسوبة الى المادة ولم يكن التحريك هو الموضوع  
وكذلك لم يكن التحريك هو الحركة في الموضوع ولا تناقض في ان يكون الحركة منسوبة الى المادة  
معنى مقول لا وكذلك الى المحرك ولكن هذان المعنيان لا يدل عليهما بهذين الاسمين فكذا قولنا  
وجب عليهما ان يتفقوا ونفقه ونحقق الامر وقرع الحق فيه ونأمل ما لا ادق صراح  
مما قد تأمله في السنج فان تأمله كانه بالانقضاء استبعد منه بالتعقب فنقول باذن الله  
سبحانه ان كون الحركة في المتحرك يلوخط تارة بما هو حال الحركة فيغير عنه نسبة الحركة الى المتحرك بانها  
فيه ولا يتق لا بهذه الاعتبار تحرك بل وجود الحركة في الموضوع وتارة بما هو حال المتحرك فيغير عنه  
نسبة المتحرك الى الحركة بانه فيه الحركة وبهذه الاعتبار يسمى تحركا كما الوجود الرابطة في عقود البقاء  
المركبة كقولهم الفلك يتحرك توفد تارة بحيث يكون حال المحرك فينسب الوجود الى المحرك ثم ينسب  
الموضوع الى الموضوع بالنسبة الحكيمة فيكون المعنى المفاد وجود المحرك للفلك وتارة بحيث يكون حال  
الموضوع فينسب الوجود الى الموضوع ثم يرتبط المحرك بالموضوع بالنسبة الحكيمة فيكون المعنى المفاد وجود  
الفلك متحركا فنسبة الحركة الى المادة بانها في المادة ونسبة المادة الى الحركة بانها فيها الحركة وان  
كانتا اعتبارين مختلفين بالمعنى لكنهما اعتباران مختلفان متعلقان بميزة واحدة غير قارة في معينا  
ذات تلك الحركة الواحدة بالعدد ولا هناك بميزة غير قارة غير هذا ذلك كون الحركة عن الفاعل المحرك  
يلوخط تارة بما هو حال الحركة فيغير عنه نسبة الحركة الى المحرك بانها عنده ولا يتق لا بهذه الاعتبار تحرك بل  
بل صدور الحركة عن العلة المحركة وتارة بما هو حال المحرك فيغير عنه نسبة الحركة الى الحركة بانه عن الحركة  
بهذه الاعتبار يسمى تحريكا كما وجود ما رابطا كصا نفعية الباري ثم للعالم توفد تارة بحيث يكون حال  
العالم فيكون للعالم نفعي في توفد تارة بحيث يكون حال الباري ثم في حجابي نفعي  
صا في العالم فنسبة الحركة الى المحرك ونسبة الحركة الى الحركة اعتباران مختلفان بالمعنى لا في الذات اعتباران  
مختلفان لذات بميزة قارة هي معينا تلك الحركة الواحدة ولا هناك بميزة غير قارة الا في وبالجملة  
ان كون العلة المحركة في صدوراتها كجب نفسها يستتبع الحركة وتنفيدها وليصدر عنها حصولها  
التي صفه قارة لذات الحركة وليست هي المعناة السناة تحريكها ولا هي من البنية العقلية الغير  
القارة المعبر عنها بقوله ان يفضل في شي اصله ذلك كون المادة المتحركة في حد نفسها بحيث  
ذاتها تفضل الحركة وتلبس بها ويكون موضوعا ومعوضها صفه قارة لذات المتحرك وليست

سري



والتجوير بالفعل متحدة بالذات مختلفة باعتبارات ثلث كسب فعال لنفسها وكسب فعال للفاعل بالنسبة  
 إليها بانها عنه وكسب فعال للفاعل بالنسبة إليها بانها له وكذا الوجود والاكباد والوجودية  
 بالفعل والوجود والاكباد والواجبة بالفعل واللام في الصورة الجوهرية او العينية  
 الموجودة في المادة التي هي محلها دفقة وتصور المادة بالفعل بتلك الصورة وتصوير الفاعل  
 للمادة اياها بها ايضا على هذه السبابة ثمذا غور من العلم وتمر حق الحكمة في هذه السلسلة  
 واحمد لله رب العالمين واسبغ العقل ووطى العصمة تعليل متفرع على ذلك في نصا عفيف  
 الفقهاء بل مناه في باب حد القذف لوقال زنيث بفلانة اولطت بفلان فبطلت  
 بذلك عليه حدان للزنى حد للمواجم بالخطاب وحد للمضروب اليه ام لا قال المصنف الشيخ  
 في النهاية والمبسوط والعلامة في المختلف وجماعة بالاول لان فعل واحد متى كذب في احد مما  
 كذب في الآخر واحتمال الاكراه ضعيف وذنب المحقق في النكت الى الثاني وفاقا لابن ادریس  
 برود في الشرايع لان نسبة الى الفاعل من مقوله الفعل والى القابل من مقوله الانفصال  
 والمقولتان متغيرتان ولان الاكراه بالنسبة الى القابل محتمل ومجرد الاحتمال كاف في سقوط  
 احدا وعاه القاذف او لم يدعه والامى بالزنى الاكراهى لا يوجب اكد على الاشهد وانت بما  
 علمنا انك من حيث تعلم ان الاقوى هو الاول كما قاله الشيخ وتبع لما ذكره المقالة الثالثة  
 فصل قد وقع في كلام الاصحاب رضوان الله تعالى عليهم والفقهاء من العادة عند  
 ترك المندوبات باسرها من الكبائر وادروده وحكم به شيخنا السعيد الشهيد نور الله مضجعه  
 في قواعدهم وعلم ذلك عقدة مفصلة فان المستبين لدى المصليين والمحققين من سائر  
 الشئ مسئلة النوى عن هذه العام فما هو عام فضده العام وهو الذي لا قوة لفضضه  
 واجب وما هو واجب بفضضه العام عام فاذن يلزم ان يكون فعل مندوب ما من  
 المندوبات لا بخصوصه ما موراه وجوبا فيعود المندوب الى الاندراج تحت الواجب ولو كان  
 جملة المندوبات اى كل منها من الواجبات التحميية التي يجوز تركها الى بدل لا الى لا بدل وكذلك  
 قد عده ايضا بعضهم فعل المكروهات جميعا من الكبائر وعليه ايضا اعضاء فان المكروه  
 ما يندرج ويثاب تاركه من حيث تاركه فلا يلزم ولا يجاقب فاعل بما هو فاعل له فالكروهات  
 الصرفة يا صرحا يجب ان يصدق عليها المكروه كما يصدق على كل واحد من افعالها وكذلك  
 يجب على الفرد المنفرد من المكروهات لا يعمد كما يصدق على كل مكروه مكروه بفضضه وذلك

الشيخ استدل بالجمهور وسدوا على  
 والشيخ وجوه من سائر النسخ

المقالة الثالثة

مكة من بلاد

ان السدوة

س



كما ان تلك الصفة يجب ان لا يصدق على مملتها باسرها وعلى الفرد كمنتهى مشاهد الممكن كالمقدور  
 على كل ممكن ممكن بعيد ضرورة ان جملة الجائزات الصفة في حكم الجواز لكل واحد من اقسامها واحد  
 بانه فمعه مستقيمة مستقيمة مستقيمة الى عصرنا هذا وارجو ان يستحق الى اوهايم التعليم والترغيب  
 بادي النظر في التاخر عنها ان ترك السمات جميعا ينبغي على الاستئمان بالطاعة والالتزام  
 بوطا ايضا الذين في وصف بالوجه لا بالذات بل من حيث صحابة تلك الاستئمان وحيث  
 سخيخ جدا فان من حيث ان اتخذت حيشة تقيدة حتى يرجع الامر الى ان موصوف احده بالذات  
 وعلى الحقيقة هو الاستئناف والاستئمان فالانقباض ترك المندوبات ج باطل غير عايد الى  
 طائل اذ كل ما قارن الاستئمان والاستئناف كان حكمة ذلك ولو كان من الفرض الحتمية  
 والواجبات العينية على الاستئمان بالعبادة والاستئناف بالطاعة بنفسها كبرية موقلة  
 بل خروج عن حكم الدين وحریم الايمان فكيف يصح جعل ترك المندوبات المنسوب الى الحومة  
 باعتبار مصابقتها بافعال كبرية اخرى من بعد ادالكها وان اعتبرته حيشة لتقليلها كان  
 ترك المندوبات كسب نفس موصوف احده بالذات وعلى الحقيقة وان كانت على التوهم كونه  
 مسئلة تلك المصابقة فيعود والخلف ستمرا على لزومه وايضا انما الحكم على ترك السنة بالتوهم لوجود  
 النص على ذلك كخصوصه كما على ما يراه محرمات لا من سبيل الاستدلال ونحو ذلك مما لا يخفى  
 عليه وايضا كبرية هو انما كل ما توعد الشرع عليه كخصوصه وهم بذلك حاولوا ادلائح  
 اسمها وكسبيل حقيقتهما في التعريف والتحديد ثم ضبطوها وعينوا افرادها بالعدد والقياس  
 فكيف يقول منهم ان بعدوا منها ما لا يكون متوعدا عليه كخصوصه ولا منصوصا على تحريمه  
 كسبيل اخرى انه فاذن كسب علينا ان ندقق الفحص ونكتفي الامر فنقول والشك بالذات  
 ان ذوات الافعال المندوبة كسب انفسها وبما هي ذوات تلك الافعال كخصوصيات  
 مهيئاتها هو ياتها مندوبة غير منسوبة الى الوجوب ولا تركها الى التوهم اصلا ثم هي بما هي  
 مستحبة موصوفة كل واحدة منها بالوجوب كغيرها او تركها جميعا بالتوهم علينا على ان جعل حيشة  
 المستحبة قيد المهروض وخروج من الموصوف فانما المحكوم عليه في النص بالذم والتوهم ترك السنة  
 الى السنونات بما هي سنة مع غل النظر عن جنبات ذواتها وخصوصيات هو ياتها لا ترك  
 ذوات الافعال المشنونة من حيث جهات انفسها وخصوصيات ذواتها فكل مندوب بما هو  
 هو كسب نفس كخصوصية جوهره مندوب ليس بواجب مجتهد من الجهات اصلا وما هو ملوك

ذكر في المتن المذكور  
 ذكر في المتن المذكور

ذكر في المتن المذكور  
 ذكر في المتن المذكور

ذكر في المتن المذكور  
 ذكر في المتن المذكور

من حيث المندوبية مع كل الخط عن حيث نفس وخصوصية ذاته فردا من افراد الحيوان  
به المبدل كثيرا فقد اختلف موضوع الوجوب والذات وتكررة الذات باختلاف كيفية  
التقدير وحيثيات ذوات تلك الافعال كخصوصيات انفسها معتبرة في موضوعاتها  
ملحاة في موضوع الوجوب فكثيرا ما يكون لذات ما كخصوصيات حكم ثم من بعد التفتيش بذلك  
مع غزل النظر عن خصوصية الذات يختلف الشأن ويتغير الحكم ليس لعقل ان الحكم الظني  
بما هو مركب نفس مطلقون وبما هو مطلقون مع غزل النظر عن حيث ذاته وخصوصية نفس  
مقطوع به والحيوان بما هو بولابشر طاشي ولحاظ امر اصلا غير هو ذاته حيوان مرسل محمول  
الانسان والفرس وعازيد وعمر مثلا وبما هو ملحوظ من حيث الارسال واللابشر طاشية  
مع غزل النظر عن خصوصية ذاته جنس طبيعي غير محمول على الانواع والاشخاص والافان بما  
هو ان يمكن الوجود ككب نفس وعظم العقدة فيه وهو قولنا الانسان موجود الا مكان  
واذا اعتبر من حيث الامكان وجعل اعتبار الامكان جزء من المحمول كان ضروريا وعظم العقدة  
وهو قولنا الانسان يمكن الوجود الضرورة وكذلك سبيل القول في المذكور ايضا فان الاشياء  
المكروهة عامي هي كجب انفسها من حيث ذاتها مكروهة بما هي هي كجب انفسها من حيث ذاتها  
بما هي غير محتملة لا محالة ولا احاد او هي بما انها مكروهة ملحوظة من حيث الكراهة مع قولنا  
عن حيثيات ذاتها وحيثيات انفسها كحكم عليها بانه يكرم الاتيان بجلتها جميعا لا بكل واحد منها  
ولا بباطنة منها كخصوصيات محتملة وان كان الاتيان بباطنة جملة من المكروهات كما يكون من  
قسط الفعلاعة والثناء قد تعدى حدود الكراهة اذ المكروهات عزم المحظورات ومحاماتها  
الصغار عزم الكبار عزم الكبر والحياء ومن يرتفع ويلعب حول الحمى او شكك ان يعل في اكرم  
ومن يتنزل في اكرم او شكك في الباب اعادنا الله تعالى بفضل وعصمة وحوله وقوته من  
كيد الشيطان وشبهه وبمزه ولمزه <sup>الصلوات</sup> ان المستورات التي نحن بسبيلها الان انما هي المستورات  
المعروفة المستقرة بها التي هي كتم المندوبات القسرية للواجب كالتمتع باليمين وشتم الغليظ <sup>المندوب</sup>  
من الشيايب والبدادة في التنقل باليمين جالسا او الخلع باليسار قايما والدوام على التمسك  
ودون مندوبات هي هيات الواجبات مستحباتها وكل ما يمتثلها كرفع اليدين بكبير الصلوة  
وتسليم الذكر وتخمير وتسبيح في الركوع والسجود وكذلك المكروهات التي كلفنا الان  
فيما هي المكروهات المحففة المستقرة بالكراهة من حيث روعها التي هي كتم المكروهة بالحق <sup>المكروه</sup>

ومحاماتها والكبار

المندوب

فصل پنجم در فن فطری و فطری مغیر و اصل

افضل در اس مفتاح ای عرض ۲۲۷

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the letter or a separate note.

المصطلح عليه في احوال المحرمات كالنكاح بالحدود وعقد النكاح من البرطلة دون الكروا  
الواجبة والمستحبة دون الكروا من العبادات التي هي مكروهة راسا كجور  
الدهر والتفيل بالصوم في السفر وابتداء التفيل بالصلوة في الاوقات المكروهة فقد  
استبان في تصانيف الفقه وبيننا في اضافتها ضعيف تصانيف الفقهاء ان شيئا من هذه العبادات  
الواجبة وبها تنبأ بما هي اجزاء الفعل الواجب وبها لا يوصف بالاستحباب الذي هو احوال  
الحكمة بالمعنى المصطلح ضرورة ان الاحكام الحتمية متقابلة متنافية والعبادة الواحدة غير متعينة  
بالوجوب والاستحباب به وكيف يعقل ولعمري ان يحصل وبها من ابتداء الواجب والمستحب  
المقابلين بالذات فعل واحد واجب او مستحب وان من الاقطع فادفع شأنا من  
ان يتأخر من عرض متضادين او من مقولتين متباينتين حقيقة واحدة تحصل بل ان الضمان  
المندوبة والبيات المسنونة في العبادة الواجبة اذا لو عطلت من حيث خصوصيات الضمان بما هي  
كانت محكوما عليها بالاستحباب واذا لو عطلت من حيث هي واقعة في تلك العبادة منتهت الى احوالها  
الحتمية كان الصحيح انها اجزاء العبادة الواجبة الكاملة اذ هي بما هي مشتملة عليها افضل الوضوء  
تخييرا فالا استحباب هناك على معنى آخر وهناك تسمعون يقولون الاستحباب بعينه غير ما افعل  
التخييري في كسب خصوصية الكالية موضوع الاستحباب بعينه والوجوب التخييري ولذا طاعة  
بما فاما ينوي بها الوجوب ويؤتي بها على اجتهاد الوجوب التخييري وعلى ذلك يتبع من  
الاعاظم الاصحاب منهم حدى المقام اعلى الله نعمة في شرح القواعد استحباب البقاع نية الوضوء  
في وقتها المستحب غسل اليدين لان غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق لما كانت مستحبة كان  
اول الوضوء الكمال عند غسل اليدين فبالبقاع النية عنه يحقق كون الفعل والمضمضة  
الاستنشاق من مستحبات الوضوء وينتاب على جملة الافعال المستحبة الواجبة لو اسبغ الوضوء الكمال الواجبة  
واما اذا وقعت النية في وقتها المستحب عند غسل الوجه فلا يتأثر على الوضوء الواجب الاثر  
الفردي المحرم وعلى الافعال المفروزة منه المنوي بها الاستحباب الاثر المستحبات ولا يربط الواجب  
اكمل فضلا واكثر ثوابا من المندوب باعد المستحبات كازنظار المعبر بالنية لا الابداء والرد السلام  
بالنية لا البداية والكل من المندوب بالنية الا ان شاء الله وكذا القول في نية الصلوة بالقياس الى  
التكبيرات التي هي الزايدة على الترتيب وفي المقام ضرب من البسط والتفصيل قد تولاها كتابنا  
عيون السائل فاما ما على هذا الاصل من النقص فقد اوردته حدى المحقق اعلى الله درجته في شرح

مقام

المسألة: "وليس لهم أن كان ذو عسرة فنظرة"

الفوائد

ثم اريد حيث قال المصنف في قوله لا يدخل الوقت في اثناء المندوبة قال في الاصل  
 الاستيفاء قال وجده ما قواه توجه الخطاب اليه بفعل المندوبة لا دخول الوقت اليه وهو  
 محدث وفي كبرى القياس منع ولان طهارة واحدة لا يكون بعضها واجبا وبعضها مندوبا  
 فقل لا يمتنع بالوجهين المختلفين وهو منقوض بالمندوب الذي يجب بالشرع فمدفوع بان الواحدة  
 في بعض ليس في جميع هذا الاصل اصلا اذ مغزاه ان فعله واحد لا يكون في نفسه متبعضا  
 باوجوبه والذنب يجب اصل الشرع ووجوب بعض المندوبات بالشرع وجوب لا حق منسب عن فعل  
 المكلف وهو الشرع فيه لا وجوب متصل من بدء الامر يجب اصل الشرع كما قد يجب مندوب على  
 مكلف بالندوب وهو فعله ومن سبيل آخر ان الواجب من تلقه الشرع هناك الكمال العمل وانما  
 بعد التلبس به ذلك امر آخر وراه نفس العمل وراء كل فرد من اجزائه فابن هناك تحصل عمل  
 من التمام واجب ومندوب واذا قد تبين الامر فقد بان لك ان تأخذ عبادة واجبة  
 من التمام واجب ومكروه اشد فطاعة من تأخذ من التمام واجب ومندوب لتشارك الواجب  
 والمندوب في مطلق الرجحان على خلاف الامر في المكروه وكذلك القول في تأخذ عبادة مندوب من  
 مندوب ومكروه فاذن المكروه المستعمل في العبادات ليس على حقيقة الاصطلاح المعقود في احكام  
 الخمسة بل انما هو من باب وجوب المنع من الخط من التمام والكمال والمندوب الطفيف القطر  
 من النهر والنواب المقالة الرابعة فصل في بيان احوال المندوب الطفيف والفقير لا يفت  
 كونهما قاطبة قوله واصل على ان الكراهة المستعملة في باب العبادات انما معناها كون العبادة  
 بمنزلة الكمال طفيف النوازل واجبة كانت او مندوبة لا بالمعنى المعقود عليه بل بالاصطلاح في  
 الاحكام الخمسة وكيف يصح المعنى المصطلح هناك افعلكون عبادة صحيحة شرعية لا ثواب على فعلها  
 راما المصداق على تركها فليحفظ وانما يصح ذلك فليست في العبادات مباح ولا مكروه من سبيل  
 المحقق ثم انهم يقولون تارة اخرى العبادات تنظم بالاقسام الخمسة ما عدا الباع فتوصف العبادة  
 بالوجوب والاستحباب والنهي والكراهة كالصلوة المنقبة الى الواجبة المستحبة والى صلوة اخرى والى  
 الصلوة في الاماكن المكروهة والاقوات المكروهة والصوم المنقسم الى الادبوع كصوم رمضان وشعبان  
 والعيد من السفر فلهذا عبارة العامة والخاصة وكذلك اورد شيخنا الشيخ الشاذلي قدس الله تعالى  
 في قوله في ما لم يمتنع هذا التدافع والتساقط وما شئت في هذا الساقض والتهافت واليقط  
 قولهم المكروه في باب العبادات انما معناه الاضطراب في الكمال والاقول طيفه من النوازل

المقالة

المندوب الطفيف  
والغير التام في



الحقيق المصطلح آخر عيسى فانهم ان كانوا يعنون بذلك الفعل فثوابه الاقل ثوابا من تركه  
 فكيف تصور ان يكون عمل عبادي صحيح من الوجبات او المستوفات بترتب على تركه ثواب  
 ثم ان يكون ترتب على فعله ايضا ثواب ثم ان يكون ثواب تركه اعظم من ثواب فعله وهل هذه  
 الاضروب من العظامة وقطوف من الشناعة ثم انه اوضح ذلك تصحيح قسم آخر سوى القسم المذكور  
 وهو ما يثاب تاركه من حيث هو تارك له وفاقا على من حيث هو فاعله ولكن يكون له  
 تركه اكثر من ثواب فعله وباراء هذا قسم آخر ايضا وهو ما يثاب فاعله من حيث هو فاعله له  
 تاركه ايضا من حيث هو تارك له ولكن يكون ثواب فعله اكثر من ثواب تركه فاذن ليس عليهم  
 الحكم على الاحكام الشرعية التكليفية بالتميز بين بطل سعيهم ويكفي علمهم على ذلك اصول وان الفرق  
 كانوا يعنون به الاقل ثوابا من عبادة اخرى صحيحة شرعية واجبة او سنة نبيه عليهم  
 عدهم ولتقديم المكروهات في ابواب العبادات وبطل تخصيصهم المكروهات بكونها  
 معدودة كفضولها اذ لا يكون كل واجب او مستحب مكروها قياسا الى الواجب او المستحب  
 آخر اكل منه وفضل فاذن يلزم ان يكون جملة العبادات باسرها الا التي لا يتصور عمل افضل  
 وعبادة اكل منها مكروهات ولا تدين مناص فاذن الاعضال لم يثاب فيها قوع اسمها  
 منهم الى زنا هذا سبيل بل وفك العقدة فيها بوجه من الوجوه اصلا وكذا انخفض في امثال  
 هذه الامار والفوس في اشياء هذه البحار ليس الا شغل سباح نظرا وقطوف اوص وقينا  
 فنقول باذن الله العلي العظيم الوزير العظيم سبحانه ان الكراهة في العبادة انما تقع غالبا من حيث  
 ان مخصوصة التي يجبها يكون العبادة مكروهة لبيت من العبادة في شيء بل انها امر مكروه  
 بالمعنى المصطلح عليه فتقرر العبادة وتكليس بميتها فقير معوقه عن حقها من الكمال  
 منجوزة في حفظها من الثواب الذين كانت نفس ذواتها تجس نفسها لتتحقق لولا لا عوق  
 ذلك الاقتران وتكس ذلك التكليس مثله الصلوة المحصورة في مكان مكروه او وقت  
 مكروه يكتلها العقل كبح حكم الشرع الى ذات تلك الصلوة والى خصوصيتها من جهة البقاء في  
 خصوص ذلك المكان او تعليقها بخصوص ذلك الوقت وذلك لا يقع والتعليل لبيان  
 عداد العبادات بل هي مكروهان من اعداد المكروهات الاصطلاحية فاقتران العبادة  
 وتكليسها بما قد يفسد خطها التوبة وعاقباتها عن حقها الكمال الذي هي في عودتها  
 بحيث لو كانت على سدا جنتها وصرافها لكانت كما يجب استحقاق نفسها وربما كانت مخصوصة

تعصية  
 الطواف بالبيت من طواف  
 الطواف بالبيت من طواف  
 الطواف بالبيت من طواف

طواف بالبيت من طواف  
 طواف بالبيت من طواف  
 طواف بالبيت من طواف

بهاء

الزائدة

2

[illegible]

مفتی محمد رفیع  
مفتی محمد رفیع  
مفتی محمد رفیع  
مفتی محمد رفیع

لولا التمسك بالخصوصية المخصوصة المكونة من الواجب او المنون المتطابق بينه عارضة او خصوصية لينة  
 موصوفة بالكرامة الحقيقية او من كماله واقل ثوابا من نفس لولا التمسك والافان بتلك البنية او  
 الخصوصية لتاعتنى بذلك ان الهبة او الخصوصية المكونة على الاصطلاح الحقيقي في موضوع الكرم  
 بمعنى اقلية الثواب حتى يكون الواجب او المندوب الاقل ثوابا بهو ذلك المجموع كما قدرت انتم  
 من مكروه ووجوب او مكروه ومنون عمل واحد بل اعني ان نفس ذات العبادة العارضة لها قد ان  
 والتسليم بمكروه من محكوم عليها بانها ادون كماله واقل ثوابا فليقتضه **فصل** ان بعد صل  
 التحصيل نظرية العلوم الحكمية حيث استبان في كتاب النفس من العلم الطبيعي ان الجوهر النفس المحمودة  
 الانانية مراتب كجب قوتها العاقلة النظرية سماء بالعقل المضطرب الميولانية والعقل بالقوة  
 وبالملكة والعقل بالفعل بالاتصال بالجواهر الحقيقية والاقناس من عالم الانوار العقلية والعقل  
 المستفاد تمامه نفس احكامها وكما ان الاتصال بعالم القدس وادام مشاهدة الذات النورية  
 والاختلاط في زمرة من استدامة تحضيرة العقلية ومطابقة صور المعقولات الحقيقية المصطفاة  
 وان لكل من تلك المراتب حد محدد وبالقياس الى علوم وحقائق محدودة كما وكيف في الفطرة  
 الاولى الجبلية ومن جهة الاستعداد الاول الغريزي كجب ما يحتمل قط جوهر نفس نفس من مرتبتها  
 الكمالية ثم انما في الفطرة الثانية المكتسبة وكجب الاستعداد الثاني المكتسبة لوجود تزداد وتطف  
 وتنقص كما وكيف بالنسبة الى ما قد كانت عليه في الفطرة الجبلية والاستعداد الغريزي كجب ما  
 قد ازداد او تنقص طبق تلك النفس من الكمال من حيث الانحراف عن كبريت كبريتانية او  
 الاختلاق بها في عالم الطبع مجلد بكتاب الكمال والنور والاشياء الغواشي السوادية  
 كساب النفس الظلمة وكذلك النفس مراتب كجب قوتها العاملة العملية ولكل من تلك المراتب  
 حد محدد بالقياس الى اخلاق وملكات محدودة كما وكيف كجب ما يحتمل جوهر نفس نفس  
 اولاً في الفطرة الجبلية ومن جهة فريدة او منقصة اخيراً كما وكيف كجب ما يعرض تلك النفس  
 ثانياً في الفطرة المكتسبة وما يقال هناك في التشكيك ان لوازم الذات والكلمات الاولى  
 الذاتية غير ممكنة التبدل ولا سايفه التغير بالتزويد والتنقص فكيف يزداد او تنقص ما يكون  
 لذات النفس كجب نسخ فطرته الاولى الجبلية فمن ياذن الله الغريزي بما قد اوضحنا الحق من  
 في اضعاف صحفنا وتعاليفنا وكلماتنا واقا ولبنا بان لازم الذات والكمال الاول كجوهر كل  
 نفس كجب ما لنفسه نسخ فطرته انما هو القدر المشترك السال بين غايتها الانبياوية والاشفاوية  
 حسب ما في قوة ذاتها من الافاد بين الاربعة والزواوية وذلك كما لم يحفظ غير مستقيم في جميع المراتب الترتيبية

الرطب ما يتخلى  
 ويخفف البقايا  
 وهو كمال ما لا يتخلى  
 على اجابته او شدة  
 وكان مولداً وموتاً  
 قاتلاً

رابطة بين  
 لينة  
 وراية مشدودة  
 فاقدم اذنة الاربعة  
 رزادة من

والنفس

التمحيصين

الذليعة

[illegible]



وعليه شك مستحق تنقيض قد تدل عليه اجماعهم وتناولهم الاقوام وهو انه مغاير لما  
 باب اخذ الشيء في بيان غيب المصادرة على المطلوب ومغلق الامر والشيء وان كان  
 بالخص في متعدد باعتبار جبين كجب باحدهما وكوم بالاخرى فهذا الكون واجب مأمور  
 به من حيث كونه جزء من الصلوة وجرام منى عنه من حيث كونه تصرفا عقليا وهو الحكم  
 الا انه هل يجوز ذلك حيثين متباينين اولاد اذ فسخ عقد هذا التوصل انما سبيل  
 اكشيات الذي نحن بفضل الله العظيم سبحانه قد استنبط في الصيغة المذكورة اعني  
 كتابنا الايامضات والتشريعات وقومنا تصحي في النقيضات والتصحيجات اعني كون كتابنا  
 تقوم الايمان فلا محيد لنا الان من تقريره وتبيينه فنقول على سبيل الاستفاضة والاعتداد  
 من هناك اعلم ان اكشيات التقيدية مختلفة كسب قال الجرحه والحكمي عن حاله لا كسب  
 نفس التقيدية والحكاية سواء كانت متفازدة في مضمين البتة انتفاء احدهما في انتفاء كل واحد  
 منها عن انتفاء الاخرى لا محالة بلزما مطلقا سواء عليها اكانت متقابله متصادمة بالذات  
 او متباينين غير متقابله ان الخطوط شي منها لا يكون من حيث الخط بالاخرى وانها غير متصح  
 الاختلاف كسب وجودا في احد النقيضات او كسب حصولها للمعروض الاس من تلقاء اختلاف  
 حيثيات سابقة تعليلية اذ لو تصححت حيثيات تقيدية تان من تلقاء حيثية واحدة  
 تعليلية للزم اما في كل واحدة من اكشيات التقيدية تان المعلولتين اقر ان النقيض من سبيل  
 اكمل الهوى وفي اكشية الواحدة من اكشيات مختلفتين بعضا من الاخرى ثم اكشيات المتقابلة  
 المتصادمة يلزمها كقصورها انها غير متصح المعروض لشي الام بعد حيثيات تقيدية سابقة متكررة  
 لذات المعروض البقية ولا يكرى هناك اختلاف اكشية التعليلية فقط اذ المتقابلان بالذات  
 لا يجتمعان في ذات واحدة بعين متكررة به واذا علمت ذلك فقم ان الوجوب واحدة  
 من الامور المتصادمة واكشيات المتقابله بالذات فلا يصح اجتماعهما في ذات فعل واحد لا ينحصر  
 كذا الكون في هذا المكان كشيئين تعليليين لكونه جزء من الصلوة الامور بها وكونه تصرفا عقليا  
 في الدار المعصومة بل لا بد من اختلاف حيثين تقيدية تان كسب اولاد نفس ذات الكون النقيض  
 الموصوف بالوجوب والحرمة كونهن ثم يعرض الوجوب والحرمة لهما من تلقاء الاستدلال الى تنك  
 اكشيتين التعليليتين فاذا قد استثبت الامر واستقام الاستدلال ومن هناك يستبين ان  
 القول بالوجوه والاعتبارات في قاعدة التحسين والتفصيل العقليين لحظا باطل واعتبار ساقط  
 فانرا ان تغير تلك الوجوه والاعتبارات على ان هي حيثيات تقيدية فغير المعير الى اختلاف

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
 ان كل واحد من هذه النقيضات  
 التي هي المتقابلة  
 من سبيل اكمل الهوى  
 كما يكون

ذات الفعل واستناد الحسن والقيح الى ذاتي الفعلين المختلفين كذا في لطم البتيم حيث  
 وجه اليكاج ولطم من حيث وجه التاديب ومن هذا النبل يتلأب في الاحكام الشرعية العملية  
 امر القصر والتخصيص وامر النسخ والتبديل واما ان تجعل جنسيات تعليلية فارجح عن جزم  
 دوات الافعال الموصوفة بالحسن والقيح المعروضة للوجوب والحكمة فلا يكون في جزم الاله  
 والاعمال فيما هم بسبيل اصلا **فصل** الاقوى وما عليه القوي عندي وفاقا للمحقق  
 في المحققين ان اباة المكان انما اشتراطها في صحة الصلوة فقط واما الوضوء والفعل والتميم  
 بوضوء وطهور مملوكين فمفصولة بين واخراج الخمس والركوة او الكفارة ونية الصوم ولوا  
 الدين ورد السلام والاذكار المندوبة وتلاوة القرآن وتخصيل العلم الواجب فابقاها  
 في دار مفصولة او جعل مكان مفصولة مصفا لما في الطهارة لا يشتمل في صحته واخراج عن  
 عمدة التكليف بها وان حصل الاثم هناك بشغل المكان المفصولة بالكون والتصرف فيه اكثر  
 المتأخر من الاصل ذاهبون الى اعتبار الاشتراط في ذلك كله وذلك لما ليس مساو الى  
 سبيل التخصيص اصلا وان كان الحكم مراعاة احوط في مسلك التعبد واصون لمذهب التوسع  
 ليس من المستحسن بما قد استبان لك سبيل ان النهي عن الشيء بما هو نهى عنه لا يستلزم النهي عن  
 مقارناته كما الامر بالشيء لا يستلزم عن اضداده الخاصة فالنهي عن شغل المكان المفصولة بالكون <sup>الشيء</sup>  
 والتصرف فيه الامر بالرد الى المالك واخراج لا يصاد صحت الفعل المأمورية المقادير وقوة  
 لذلك الشغل النهي عنه اتفاقا لا بعلاقة التوقف عليه بالنظر الى الذات عقلا او شرعا وبين  
 الصلوة وبين الطهارة مثلا هناك فرقان مبين اذ الكون في المكان والاستقرار عليه بالقيام  
 والقعود والركوع والسجود فجزء نفس ذات الصلوة المطلوبة للشارع واما الطهارة فتصفتها  
 مجرد اجراء الظهور على البدن بالنية ولا عطف للكون في المكان من المداخلة في ذاتها مطلقا  
 لا على الشريطة وما ذكره بعض من نال سعادة الشهادة في شرح الرسالة تباعه الشيخ السعيد <sup>ولا على الشريطة</sup>  
 في الاكراه ان هب الكون من ضروريات الافعال وان لم يكن الكون الخاص وهو الكون وكونه  
 شرطا فالنهي عنه يقتضي النهي عن الافعال التي لا تيم الطهارة الا بها في لطم من افند لازم  
 بما هو جسم مكان لازم افعال الطهارة بما هي طهارة مرة ومن افند لوازم الشيء المتأخرة عنها  
 مرتبة ذاته تأخر بالمعية او تأخر بالطبع مكان ما لا تيم الشيء الاله من ضروريات ذاته ووجوده  
 المتقدمة على ذاته ووجوده لقدها بالذات مرة اخرى وبالمجمل ان الطهارة في الدار <sup>المفصولة</sup>  
 المفصولة لو في نفس الاناء المفصولة بحري في الصلوة واخراج بها عن العمدة محرم التطهر من

فترد ان المتأخر

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is written in a cursive style and is partially obscured by a large, dark, irregular stain or shadow on the right side of the page. The visible text appears to be a list or a series of entries, possibly related to a historical document or a collection of records.

في الفرق بين النبي في العبادات وبينه في الصلوات بايجاب الفساد وعدمه بخبره لا يسان لها  
في هواء الفصوص ولا اصل لها في ارض الحمص بل اكن ان النبي مطلقا ان كان متعلقا بالنبي عند الحقيقة  
من الشئ ذاته او جزءا من اجزائه او شرطا من شروطه وامرانا من امور لا تتم ثم انه ووجوده  
الامر بان لا يخلو في التصحيح والبطال الصحة وان كان متعلقا بوصف خارج عن قوامه  
الذات وما يتعلق به قوام الذات من الاجزاء والشروط مقارن لوجود الذات مقارنه احوار  
لصاحب العبادات ومقارنه اللازم التابع لتحقيق المأمور المستوع لم يكن المأمور بحرم الفعل على المصنف  
وعلين الامر به لا محذور ذات الفعل الحاصل وفي اصل الامر اجماعه به كالنهي عن الاكل والشرب بالفعل  
من آنية الذهب والفضة فانه لم يجرم اكل الشرب دون الاكل والشرب وكان النبي عن البيع وقت  
النداء فانه لم يجرم التمسك بالبيع والنداء عليه لافساد اصل البيع وكذلك النبي عن النظر من الآنية  
المفضية او فيها من ذلك كذا الطهارة بالماء المفضوب وسج العين بالزيادة من جنبها او بغير  
مفضوبه اذ التوهم والفساد هناك يرجع الى ذات الفعل واركانه ولا يتم ذاته الا به وباجمله سواء  
بالنسبة الى هذا الاصل الضابط البواب العبادات وسائر الابواب فانه قواعد شتى التمهيد  
قدس الله روحه نفى الركنية النبي في العبادات مفردة وان كان بوصف خارج كالطهارة بالماء  
المفضوب والصلوة في المكان المفضوب وفي غيرها كيف اذا كان من نفس المهيبة فلا يخرج  
فالباع المشتمل على الربوا فاسد لا يملك المساوي ولا الزايد والبيع وقت النداء صحيح لان النبي في الاول  
لنفسه تمتع البيع وفي الثاني بوصف خارج فيه وجود وهو الف من سبل هذه الفرق في النبي بالافاد  
وعدمه بين العبادات وغيرها كما قد قصرت وحكمت به الاذهان المشهورة ومنزل الى امر الطهارة  
منزلة الاوصاف الخارجية كما قد وقع لفرق من الفقهاء الجمهوريين فوقوا في احكام لصحة الطهارة  
بالماء او التراب المفضوب وعدم الفرق بين الطهارة وبين الصلوة من حيث النسبة لا المكان  
كما قد اتفق لكثرة متاخرى الاصحاب فحكموا بطلانها جميعا في المكان المفضوب ولفقهاء العامة  
زعموا صحتها فيه فليست **فصل** قال في الذكرى ولو صلح المالك في المفضوب صح صلوة الجماعة  
الاثر الزيدية ولو اذن للعاصب او لغيره صحت الصلوة مع بقا الغيبة وقال الشيخ في المبسوط ان  
صلوة مكان مفضوب مع الاختيار لم تجز الصلوة فيه ولا فرق بين ان يكون هو العاصب او غيره فمن  
اذن له في الصلوة فيه لانه اذا كان الاصل مفضوبا لم تجز الصلوة فيه وتختلف في مناهة في المنع  
ان الاذن للمالك لانه قال الوجه يجوز لمن اذن له المالك وقال الفاضل الاذن الفاضل كذا بما  
مشكل اما الاول فلي قال في العبر واما الثاني فلانه لا يذهب الوهم الى احتمال جواز اذن الفاضل



لغيره لا دليل سواها وتبين ان اللذان في قوله شرعي الذي جعله الله سبحانه وانه تصرف ما دون له في العين المادون فيها ما اعاده من المال المكتسب الذي لم ينفذ من ملك الغير  
المملوك او اذ انضما او يستعملان في المجدد البيع والادارة والتمتع والاعتبار وتبين انهما في بعضهما بعضا هما انهما في تصرف المشتري او الموهوبين في المادون في  
العين المبني بالتمسك به او المادون فيها اذ كانت من المالك المملوك بالفعل عن اقتضاها اياها لمن ثا كيف لا ولا ذلك المالك المقتضوب منه بالنسبة الى العين المقتضوبه  
وهو ان لا يذمه ما دام هو كذلك مغيره اياه اذ اصابه نفسه ٢

ينفيه الشيخ معلله بما لا يطابق بهما الحكم ويمكن توجيه الاول بان المالک للمالك يمكنه من التصرف  
 فيه لم ينفذ الا باذنه كما لو باعه فانه باطل لا يسبح للمشتري التصرف فيه وفي البيان ايضا منته  
 حيث قال لم يشرنا الاذن من المالک فلم يستقم الحكم الا ان يقول بشرط تمكن المالک من التصرف  
 بالقبض غير كما يشترط ذلك في البيع قلت ما ذكره من التوجيه هو الوجه والوجه الجدير عليه  
 العقول نعم اذن المالک لمن يقدر على الانسحاب من يد الغاصب ليعيد له الاباحة كما في صورة  
 البيع على الاقوى ولو كان المالک قد اذن من قبل الغاصب حتى تمكنه من التصرف لم يرد به وجه الذهب  
 فقهاء الاباحة المسببة عند شرط العضب لا يخرج من قوة واما الاذن المطلق المستعمل في  
 الحال فان شرط العضب يمنع من استحقاق الاباحة المستفاد منه لكونه اجمالا ضعيفا فلا يرد  
 وفقا للمبسوط والسرير خلافا للبيهقي في عنوانه عليه والمراد بالمكان في هذا المقام  
 ما يستعمل الان من الحجر او يستقر عليه من الوقف ولو بواسطة او وسائط فيدخل فيه الهواء المحصور  
 المسقر عليه وان كان الهواء المطيف مملوكا او ماذونا فيه وكذا الفرائض المحصورة وما في حكمه  
 كالخف والكورب ولا كذلك الخيمة او الضطاط المفضية وما في حكمها كالسقف والحيطان  
**اقالة السادسة فصل** لقد انعقد اجماع علماء الاسلام على وجوب القيام او الاذن  
 لقيام مقام وقت الضوذة وعلى ركنتي في الصلوة الواجبة هو منصرف علي في الشربل الكريم لقوله  
 عز من قائل وقوموا لله قانتين ثم المتفق على ركنتي من القيام عند الاصحاب رضوان الله تعالى عليهم  
 اكثر العامة هو قيام تكبيرة الاحرام والقيام المتصل بالركوع وقيام القراءة واجب غير ركن  
 كذلك القيام عن الركوع واما القيام في النية فدائرة ركنية وشرطية على ركنتي وشرطية النية  
 كذلك القيام الى النية وقيام القنوت من المستحبات لاسن الواجب الا عند من قال بوجوب  
 القنوت وكذا قيام التقوؤ ودعاء التوجه فهذا ضبط المقام في مسئلة القيام هناك  
 شيكان مستعاضان الاول ان قيام القراءة مادامت القراءة متحدة ليس شي من كذا  
 واذا ما قدمت القراءة فذلك قيام آخر اتفاقا بين ما لا يستر بمون في ركنتي ونحوه  
 القيام المتصل بالركوع وما يسمى الاوامام القام من ان يترك قياما ما آتيا لوجه تمام الصلاة  
 هو المحكوم عليه بالركنية والمبصر عنه بالقيام المتصل بالركوع فمع كونه وبها فاسد في نفسه على  
 سعة ذات الله تعالى مصادم لما عليه اجماع الامة والقيام قيام القنوت متصل بقيام القراءة  
 وكله حقيقة قيام واحد بالتحض والام الواحد لا يوصف بعضه بالوجوب وبعضه بالاستحباب  
 وكيف يتبع الفعل الواحد بالوجهين المختلفين المتماثلين الثاني ان قيام تكبيرة

الفطاط بالضم مخمرا  
 عا بصير العقيق إلى ثباته  
 عروق العاصم في

دہندہ الاخر اشکال وردہ  
جدی الحق اعلا العہد قدرد  
نہ منہ فی القواعد مہمند

الاحرام من اول المرة الى آخره دعوى بالركنية فيلزم ان يكون القيام الموصوف بالركن  
دون الركنية انما لاول حصوله في آن على آخر انا ان كان بكثرة نية الاحرام والا كان  
بمكان قيام آخر في الوسط في موصوف بالركنية ولابد بالوجوب وهذا امر اجماعي البطلان  
وسئل تلك سبل القول في قيام بكثرة الاحرام الركن لبدلية بالقياس الى قيام النية لغيره  
في ركنية وطريقه وفي قيام القنوت المستحب بالنية الى قيام القراءة الواجب لغير الركن وفي  
القيام المتصل بالركوع الركن بالقياس الى قيام القنوت المستحب او قيام القراءة لغير الركن  
ولا تجوز الاستغال عن ركن الى ركن آخر اذ الى واجب آخر غير ركن اذ الى مستحب وكذلك  
عن واجب غير ركن او عن مستحب الى شيء من الاخرين لا يكون الا اضيقا فاذن يلزم من نية  
الاناءات وثلاث فها في مواضع عديدة وذلك امر قد احالته البراهين في العلوم المحكمه فها  
الشك مستصعبان معضلان بالفراخ والاذهان فيجب علينا ان نفك عقدة الخصال  
فيها باذن المدعي فنقول اما الشك الاول فيسبيل حل العقدة في ان تعلم ان البرهان  
قد قضى قضاء فضلا بوجود الطبيعة المرسل عنها بالنية من حيث هي لا يشرط في  
الاعتيان بعين وجود افرادها العينية وقام القنوت والتحقيق هناك على ذمة العلم الذي هو  
اعلى العلوم وهو حكمه في الطبيعة والى مطلق الامر المطلق بالشيء اما هو متعلق بالذات  
من ذلك الشيء نفس طبيعة المرسل بما هي في مغز لا فيه الخط عن الافراد والجنات والحوادث  
والنفس طبعو للموضوعات والواجب والخصوصيات مطلقا وكذلك الامر بغيره بعينه اما  
يتعلق على حقيقة بنفس هوية ذلك الجرمي بما هو هويته مع غزل الخاط عن سائر ما يكتف  
ويقره من اللواتم والقياس والاكوان والاعراض الكقول اقول فيه حيزه القنوت علم  
الاصول واذا علمت ذلك فتفقد ان الركن العبر عنه بالقيام المتصل بالركوع هو نفس طبيعة  
القيام الذي هو بعد بكثرة الاحرام وعينه الركوع بما هي طبيعة ذلك القيام الذي هو بعد بكثرة الاحرام  
وعنه الركوع بما هي طبيعة ذلك القيام مع غزل النظر عن جميع الخصوصيات فمذه الطبيعة قد يكون كصفا  
وخصولها بجان كحق قيام القراءة اذا كان عنه الركوع وقد تحقق بعين كحق قيام القنوت فقط  
اذا ما الى بالقنوت مع لسان القراءة او قيام دعاء التوجه او قيام الكون المستحب بعد القراءة  
او بعد الفاتحة اذا كان الركوع عنه وقد يفرق فيكون معنى التحقق بمنزلة الحصول بالبلغ  
عن ذلك كله في لسان القراءة مع الاتيان بالقيام بعد بكثرة الاحرام والركوع عنه وكما

متعلق

القول

في اجل من هذه الفارة من دون الركن سواء لم تكن في لقيام فالركوع عن ذلك القيام وكذا الفارة  
 تعودا عن الركن من القيام ثم القيام من بعد تمام الفارة فالركوع عنه وبالمجمل انما انشا وطبقا  
 الركن الذي لا يصح الركوع الا عنه واما بالركوع من قيام الاجرام واما بالقيام من غير الركوع فيكون  
 سهوا او عجزا وكل ما عدا ذلك فمن القيام الذي عنه الركوع وما تحقق هذه الطبيعة المرسل التي الركن  
 بتحقيقه ولا يلزم من كون نفس الطبيعة المرسل بما هي كذا ان يكون فريضة التي تحقق  
 بتحقيقها موصوفه ايضا بالركنية كسب خصوصياتها ولا من كونها واحدة من حيث نفسها الى  
 افرادها ايضا محكوما عليها بالوجوب من حيث خصوصية الفرة وذلك كما انه ليس يسلم من عدم  
 كون نفس الطبيعة المرسل كطبيعته ان شدة جودة من الاجزاء والادخاع وسائر اطلاق المادة  
 من حيث نفسها المرسل ان افرادها التي هي عينها في الوجود ايضا كذلك كسب خصوصية المشخصه خصوصية  
 الهوية بل انما تلك الاشكال من المجموعات الصرفة فالمفارقة المحضة فان القيام الذي عنه الركوع  
 واجب ولكن كسب نفس المرسل وان كان هو في الوجود عين القيام المستحق والواجب  
 الغير الركن كسب خصوصية كالتسليم الصف والمرتبة اما الواجب نفس فمقتضى الواجب المرسل  
 المحقق بمقتضى البرزخية المتصف بالاستحباب وغيرها من خصوصيات ادخاع المشي والركوب  
 الغير الواجب كقبوضها فان قيام القنوت المتصل بقيام القراءة كذا في الحقيقة وانه كيف  
 يوصف بعضه بالوجوب وبعضه بالاستحباب فالتخصيص فيه ان المستحب هناك بمعنى افضل او احسن  
 فغيره لا يعناه المقابل لا واجب لهذا القيام الواجب الوجود الفرضي كمال العقل الى قيام  
 رة والى قيام القنوت في قيام القنوت بما انه امر مفروض ملحقا كسب الوجود العيني كمال العقل  
 الى قيام القراءة نفس موصوفها بالاستحباب وبما انه متصل في الوجود بقيام متصل عنها موصوفها  
 شخصي واحد بعضا من قيام واحد بالشخص موصوفها بالواجب لكامل ذلك تلك القنوت  
 شدة كسب نفس محكم عليه بالاستحباب ومن حيث انه منضم الى سائر افعال تقوم من قضاها  
 جميعا صلوة واحدة فهو بعض ما يحكم بانها جزء من اجزاء عمل واحد هو هذه الصلوة الواحدة كمال  
 وكذا القول في القيام في كل ما هو من مستحبات الصلوة وكيفياتها كالقيام في الايام والسنين  
 والسمعة بعد الركوع التي من سنناتها وكالقيام في رفع المدين بالكثيرات وفي اجزاء الصلوة  
 وغير ذلك من سنن بيئاتها وكيفياتها من حيث هو قيام فيها واما القيام فيها هو تحسب او ادراك  
 في نفسه على الاطلاق من غير ان يكون الشرح قد جعل من في لقيام الصلوة وبما يتا كماله

ح  
 تنبيه

لا يكون

البرزخية والعدد  
 والمستمع

وكذلك

والصلوة

والصلاة على النبي وآله اذ عظم كسبها الحاطس عار لا وكر ليس هو بواجب بل هو من جنس  
 بالصلاة وكذا السلام قبل القراءة او بعدها او في اضعافها فليس هو من جنس السبيل  
 ما اقتضا لنظري وهو الذي يقتضيه الأصول والادلة والمحقق القمقام جدي عظم الله مقامه  
 قال في شرح القواعد ولو اذ فعل التكبيرات الزائدة على التسمية في الصلاة وسأل الجنب او المستغسل  
 عن النار في فعل القراءة او قبلها فالنظر وجوب هذا القيام ايضا وان لم يجتم ففعلت  
 حكم التكبيرات الزائدة لو اذ فعلها في الصلاة وادفعها بعد النية والقيام فيها فعلى ما قاله  
 مور العبدية لا يمتثل لو كانت من سنن الصلاة في يصير من اجزاء الصلاة الواحدة الكاملة  
 في افضل اركانها الوضوء بالوجوب بخلافه غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق بنية اليدين  
 الى الوضوء او الغسل على تقدير ايقاع النية في اول وقتها الموضع لان شيئا من اجزاء العبادات  
 الواجبة وبها تمامها وكيفية تجسب الشئ لا تصح الا تعطف بالاحتياط كحقيق الذي هو اداء السلام  
 اكتملة اذ العبادات الواحدة لا تعقل ان تختلف بالوجوه المتعاقبة المتتالفة بل انما تكون  
 مستحبة بالاحتياط البعز الذي لا يابا بالوجوب التخييري الذي وهذا امر عليه اتفاق الكل قوله  
 واحدا والنقص بالوجوب المتدرب الصابر بالشرع فيه واجبا وكذلك الاستكشاف المتدرب  
 منفع بما اورده في عيون المبطل فاما سؤال الجنب والاستعاذة عن النار وامثال ذلك  
 مما ليس من جنس الصلاة وبها تمامها وكيفية تباخر عار ذلك كالتكبير فيها فالظاهر على  
 السبيل بانه ليس شئ من ذلك مما يوصف بالوجوب ويؤتي به بنية الوجوب اصلها لا  
 ولا تخير او البيان غير هناك قطعا فليست برأيا للشك في ففقد الاعضاء في تلك الاوقات  
 تعرفت ان شيئا من القيام او القعود لا يكون في الوجود ولا دفعي احد وث اصلها  
 انما يتصل حصول اطراف القيام والقعود واحدا والغير المنقسم للشرعة من كل منها فكل  
 قيام وقعود فهو سكون ما لا يسكون الا وظرف وقوعه وحصوله الزمان دون الان لا في  
 وانما ليس بخير لحدوث الزمان في هو مقتضى الكونه في التدرجيات بل ان هناك واسطه القيمة والرفعات  
 ما تميزت في الزمان ما حدث تدرجي وظرف حصول الزمان على سبيل الانطلاق  
 عليه والالتزام كالمكانات القطعية والبيات المتصلة الغير القارة ومنه ما حدث دفع  
 ظرف حصول تمام الان على انه محض ان بعينه بانه وعاء ابتداء حصول تمامه استمراره وجود  
 زمانا كما تصور في الكيفية الجوهري والبيات القارة العرضية او لا كما لو صولات الى حدود الساعات  
 وسائر الانات الغير السابقة ومنه ما حدث زمان وظرف حصول تمامه نفس الزمان لا على سبيل الانطلاق

من 7 ف 11 م  
 لا حركة الا وظرف وجوده  
 وحدتها الزمان لا الان



عليه والانتقام حسب انقسام بل على ان تحصيله بطريق معين بانه حاصل تمامه وفي كل وقت  
 من امانه الا ان الطرف فما ان من امانات ذلك الزمان غير ان الطرف الا وهو تمامه حاصل  
 وقيل فليس الا ان اول الحصول والحصول ابتداء الى اصله او هو تمامه حاصل فبما ان  
 الطرف على الاطلاق كالحركات التوسعية والروايات المتسامية والانتقالات عن حدود  
 المسافة والفرق النقطي او الخطي المنطبق اصدحا على الآخر وعدم الالتفات الى مساهمة  
 النفس الزمانية ولا يستريب في ذلك كله من اذنه كانه من موهبة النعماء والعقلية  
 والافق البين والايامضات والتمهيلات والهرط السقيم وما في رتبها من كسب اليك  
 وروساء الفلسفة فاذن قبيح تكبره الاجرام والقيام الذي عنه الركوع كل منهما زمانه وهما  
 مشتركان في ان واحد هو الفصل المشترك بين زمانيهما نهاية الاول وبداية الثاني وهما  
 عن كل منهما لا تدريجي ولا دفعي بل من القسم الثالث الواسط وكذلك الامر في قيام القراءة وقيام  
 الفتوت وفي كل ركن هو واجب متعجب فانه لك هناك آفاق مستوعبة اصدحا بالآخر فضلا  
 عن امانات متشابهة ولقد كلفت الحق فقد انكسفت الاخرة في مقامات لغاية  
 هذه المقام من تحت المدخل في هذا الباب فمنها صيغ العود والانتقالات بالنسبة الى مسياتها  
 من الاحكام المترتبة عليها فارة يقال بمقارنته الحكم للزوال الاخر من الصيغة وتارة بالوقوع  
 عقبة في ان لا قد يفرق فصل والحق الوقوع عقبة في نفس الزمان الذي بعده وفي كل ان  
 من الاوقات المتعدي لانه ان اول اصلا وتختلف السبب عن مقارنته السبب في الوجود كلفنا  
 امانا تخلف فيه هناك لان الاسباب الوضعية الشرعية كاشفات ومعارف وضعت كلفنا  
 الاحكام مستفاد من الخطاب لا على حقيقة وفي قواعد شتى الشبه ونظرة القافية فما  
 لو سلم الزوج الصغير وزوجه البالغة معا فعلى المقارنة للفرق والافضل فالتكاح باق وبما  
 الوقوع عقبة يفسخ لان اسلام الطفل سبب عن اسلام امه فيكون واقعها عقبة وام  
 المرأة موقفت وفيه نظر فخصي الست اذا وقفت النمل وجدت فرقا ما بين  
 حكم الاسلام بالعباس الى عبية الوضع وبين اسلام الطفل بالقياس الى عبية  
 فمسيبة حكم الاسلام عن الايمان بكلمتي اسلام مسبية وضعيا استغائية فاما مسبية  
 فمسيبة طائفة اسلام الطفل عن اسلام امه شيعة استغائية على معنى ان حكم اسلام امه مناط حكم اسلام  
 ومستتبعه فكلما اسلام عن الاب سبب لا سببا بالقصد الاول ولا اسلام الطفل  
 بالقصد الثاني واذن فاسلام الاب السبب من كنه الاسلام بالقصد الاول واقع

الطعن

في قوله تعالى  
 والذين آمنوا  
 وهاجروا  
 ما كان  
 لهم  
 من  
 دين  
 ولا  
 دين  
 ولا  
 دين  
 ولا  
 دين

مسبية بالاضاف الى سببية  
 مسبية  
 مسبية

مقتضاها ومقتضاها فافرا زمانا واسم المقتضى المسبب منها بالقتل المقتضى له سبب  
مقتضاها من اسلام ابيه الوضعي التعليلي هو بعينه سبب تعليلي وضعي له ايضا ولكن بالواسطة  
تافرا بالزمان وعن حكم اسلام ابيه المستتبع له تافرا بالذات وبالمرتبة العقلية فان الحكم  
جاء باق على القولين على ان كثير من المسببات انما يتأخر عن الاسباب الوضعية تافرا بالذات  
لا بالزمان كما استحقاق الحدوث لاسبابه كثر بغير الزمان والسرقة والمحاربة بالزمان  
فمنها بدات واما النفس كحدوثها فافرا بالزمان البتة ومنها الدية المسببة عن القتل و  
ببعض لا يرى حالها كسب بعد موت القاتل وزهوق النفس ويقطع بعدم ملكية اثار  
الحياة باقية لعدم الاستتاع تقدم المسبب على سببه مع انه لا بد من دخوله في ملك المقتول حتى  
يصح ان تقتضى منها دية وتنفذ وصاياه وينصح انتقالها الى الوراث والميت يستحيل ملكه  
فيقال يعمل هناك بالتقدير وتعتبر تقدم ملكه قبل موته فيقدر الملك الموجود بوجوده في اثناء  
جواز ملك الميت في هذه الصورة ويزي قبل جواز تقدم المسبب في بعض الصور كتقدم غسل الامم  
وغسل الجثة في الغسل لاذن الفجر ليللة وركوة الفطر في شهر رمضان كما قول شهور الا ان العمل  
السبب فيه دخول الشهر فيكون من قسم المقادير كتقديم الركوة قبل اكمال على قول واخر ان  
يقى نفس الجرح المتأدى الى ازهاق الروح سببا لاستحقاق الدية وتملكها في نفس الامر وفي  
علم الدينونة والموت والزهوق كما شغف من سبق الاستحقاق والتملك او يقال آخرات زمان  
الحياة او زمان ما قبله قبل ان النية سبب الاستحقاق والتملك والموت والزهوق سبب انتقال  
الى الوراث واما ما كان قال لا انتقال الى الوراث في نفس الزمان الذي بعد ان الله  
غير ان يكون له ان ابتداء الحصول اصلا كما سببه الذي هو زهوق الروح ايضا كنه ذلك منها  
امر من تحقيق على الوارث او على المشتري اذ العنق فرع الملك ولا ملك هناك اصلا فيقال  
ذلك ايضا من باب العمل بالتقدير فيقدر الملك المعلوم موجودا واخرى ان يقول ان هناك  
ملكه انما تحقيقا وانما التحقق في آخرات زمان الجثة الذي هو الفضل المشترك بين زمانه بحياة  
وفي ان آخر الصلوة ثم الانعقاد في نفس الزمان البعد وفي كل آن من آياته من  
غير ان يقصور له ان ابتداء اصلا وخرجات هذا الباب في نفس عينا الفقه وراى باب العبد  
في حصار وفارجه في سبيل النقص في مقاضا هذا فلنقتصر منها على هذا المبلغ المقالة  
لسابعة ثلثة فصول وخاتمة فصل ان فقهاء الاصحاب والاصوليين رضي الله عنهم  
وكذلك الفقهاء في هذه المسألة قد اتفقوا على ان الزعم على المعاصرين فيهما مما لا يشك

يقتضى

المقاله السابعة

سنة

١٢٥

١٢٦

عليه عقاب مواظدة ما لم يتحقق التمسك بالمعصية وأمانة الطاعات والعموم على الخيرات  
فمن ارتكب المعصية والتواكب مع عدم الايمان بالتمسك بالمعصية ثم انهم ينافقون الغرض في  
المتدافعين هذا الحكم وما ان يابدا دفع قولهم في هذه القضية فمن قولهم المتدافعي هناك قولاً شاملاً  
الحق الشديد قدس الله نفسه القدسية في قواعد هذه الالفاظ فأيدي لا تؤثر في المعصية  
عقاباً ولا دماً ما لم يتكسب بها وهو مما ثبت في انضار العقود والوفى بالمعصية وليس عابراً  
معصية فظهر كمالها في ناسخ هذه النية فظن انما لا لم تصاف المعصية فيه صارت نية مجردة  
وسمى غير مواظدة بما ومن دلالتها على انتهاك الحزمة وجوهره على المعاصي وقد ذكر بعض الحكماء  
انه لو شرب الباع مثباً بشارب السكر فعل فحراماً ولعله ليس بمجر النية بل بانضمام فعل  
العبادة الجوارح الباردة والآخر بهذا يقتضي في كذب لا صغيرة مع الاعتراف والاعتراف اما فعله هو  
المدافعة على نوع واحد من الصغائر بلا توبة اذ لاكثر من جنس الصغائر واما حكمي وهو الغرم  
على فعل تلك الصغيرة بعد الفراغ منها اما من فعل الصغيرة ولم يخط بالبعد عنها توبة ولا  
غرم على فعلها فالظن انه غير مصر ولعله مما تكلفه الاعمال الصالحة من الوضوء والصلاة  
والقيام كما جاء في الاخبار فهذا التناقض والتدافع مما لم يملك سبيل القضية عن  
محبته ولا حرام قول المنتدح من مضيئة احد ما عسى ان يترأى للاهوام القاصرة  
ان مجموع المعصية والغرم على فعلها بعد الفراغ منها شي ومجرد الغرم على فعلها شي آخر والمعصية  
في المواظدة به هو الاول والتحقق على انه غير معصية فيه ولا مواظدة به هو الثاني فلا تدافع  
تحت القوام مضاعف النظام بمسلك التجليل فاننا اذا حملنا هذا المجموع الى المعصية بما هي  
معصية والاعزم المعصية بما هو عزمها وجدنا ان الغرم بما هو الغرم لا عصيان فيه ولا  
عقاب في ازالته ولا مواظدة في جهة لوجه من الوجوه اصلاً فلا محالة ان هذا المجموع معصية  
فيه ومواظدة به من حيث احد جزئيه فقط وهو نفس المعصية بما هي داما الجزاء الآخر وهو  
الغرم عليها بما هو الغرم عليها فلا نصب لمن المظنية في ذلك فاذا كانت لغرم المعصية  
صغيرة فكيف يكون بالاعظام ما لا عصيان فيه ولا مواظدة به اليها كفضل كبير  
علينا ان نضاع على سبيل الافاضة فيه فنقول باذن الله سبحانه كما ان فعل الجوارح بما هو فعل الجوارح  
طاعة ومنه معصية فكذلك فعل القلب بما هو فعل القلب هو طاعة كسب نفسه كالمادة  
والاعتقادات المحضة ومنه فسوق ومعصية كسب نفسه كاللذات والادفهام الباطلة بل  
ان طائفة القلب وعبادته اعظم الطاعات والعبادات في القلب ومعصية الكبر

هذا هو الحق في هذه القضية  
فمن ارتكب المعصية والتواكب مع عدم الايمان بالتمسك بالمعصية ثم انهم ينافقون الغرض في  
المتدافعين هذا الحكم وما ان يابدا دفع قولهم في هذه القضية فمن قولهم المتدافعي هناك قولاً شاملاً  
الحق الشديد قدس الله نفسه القدسية في قواعد هذه الالفاظ فأيدي لا تؤثر في المعصية  
عقاباً ولا دماً ما لم يتكسب بها وهو مما ثبت في انضار العقود والوفى بالمعصية وليس عابراً  
معصية فظهر كمالها في ناسخ هذه النية فظن انما لا لم تصاف المعصية فيه صارت نية مجردة  
وسمى غير مواظدة بما ومن دلالتها على انتهاك الحزمة وجوهره على المعاصي وقد ذكر بعض الحكماء  
انه لو شرب الباع مثباً بشارب السكر فعل فحراماً ولعله ليس بمجر النية بل بانضمام فعل  
العبادة الجوارح الباردة والآخر بهذا يقتضي في كذب لا صغيرة مع الاعتراف والاعتراف اما فعله هو  
المدافعة على نوع واحد من الصغائر بلا توبة اذ لاكثر من جنس الصغائر واما حكمي وهو الغرم  
على فعل تلك الصغيرة بعد الفراغ منها اما من فعل الصغيرة ولم يخط بالبعد عنها توبة ولا  
غرم على فعلها فالظن انه غير مصر ولعله مما تكلفه الاعمال الصالحة من الوضوء والصلاة  
والقيام كما جاء في الاخبار فهذا التناقض والتدافع مما لم يملك سبيل القضية عن  
محبته ولا حرام قول المنتدح من مضيئة احد ما عسى ان يترأى للاهوام القاصرة  
ان مجموع المعصية والغرم على فعلها بعد الفراغ منها شي ومجرد الغرم على فعلها شي آخر والمعصية  
في المواظدة به هو الاول والتحقق على انه غير معصية فيه ولا مواظدة به هو الثاني فلا تدافع  
تحت القوام مضاعف النظام بمسلك التجليل فاننا اذا حملنا هذا المجموع الى المعصية بما هي  
معصية والاعزم المعصية بما هو عزمها وجدنا ان الغرم بما هو الغرم لا عصيان فيه ولا  
عقاب في ازالته ولا مواظدة في جهة لوجه من الوجوه اصلاً فلا محالة ان هذا المجموع معصية  
فيه ومواظدة به من حيث احد جزئيه فقط وهو نفس المعصية بما هي داما الجزاء الآخر وهو  
الغرم عليها بما هو الغرم عليها فلا نصب لمن المظنية في ذلك فاذا كانت لغرم المعصية  
صغيرة فكيف يكون بالاعظام ما لا عصيان فيه ولا مواظدة به اليها كفضل كبير  
علينا ان نضاع على سبيل الافاضة فيه فنقول باذن الله سبحانه كما ان فعل الجوارح بما هو فعل الجوارح  
طاعة ومنه معصية فكذلك فعل القلب بما هو فعل القلب هو طاعة كسب نفسه كالمادة  
والاعتقادات المحضة ومنه فسوق ومعصية كسب نفسه كاللذات والادفهام الباطلة بل  
ان طائفة القلب وعبادته اعظم الطاعات والعبادات في القلب ومعصية الكبر

جنبه

طاعة

و استعظم و از این جهت که  
بازمانده ای از  
مالی که در دست  
است

فاجوراع انداخته اقبال  
سمت الراس والبرق



تزيانها المتفاضلة درجاتها المتفاوتة والاعمال والعبادات ادوتها النافعة وانفعها  
 الصالحات وكما في الطب الجسماني الاقلال من الضار خير من الاكثار من النافع على قول القواط  
 فذلك في العبادات على قول النبي والوصي والاصياء الظاهر من صلوات الله  
 السامات ونسبها التامات عليه وعليهم اجمعين وايضا تكرارات الخيرات النفس العادلة  
 الى هبات اللذات الراجحة ومكولات المستغيات الحسية متفرقة جواهر ذاتها القدسية  
 اعتدلت بالقوى الجسدية وملكة القيادة للجيش الميولانية فاذا ما رفض دار الغربة  
 رجعت الى عالمها الحق واعزلت جنود الطبيعة وتوجهت تلقاء مدبر النور  
 بما هي ممنوعة بكل مضادات غريبة الذات وموجبات جوهر الجبل كانهما من تلقاء ذاتها  
 ملوثة العقارب والحيات منجوعة القبايح وبالارزق وبالجملة لا تنظر الى صفاتها المظلمة  
 فيه وهوانه ولكن انظر الى عظم جلال من نصيبه وكبر بابه وسلطانه فيها الموعظة ما قدر وبنها  
 في طائفة من اجازاتنا للاستعداد والاطلاق عن مولانا الصادق ابي عبد الله جعفر بن محمد  
 الباقر عليها السلام استمع من الله بقدر قرب منك وخف بقدر قدرته عليك وفي كتاب  
 الكافي للشيخ الدين ابي جعفر محمد الباقر عليها السلام الى العلي بن ابي حمزة الصمعي عن ابي عبد الله عليه  
 السلام قال من اشد ما فرض الله سبحانه على خلقه ذكر اسمك كثير انما قال لا اعني سبحان الله والحمد  
 لله ولا اله الا الله والله اكبر وان كان منتهى ولكن ذكر الله عندما احل فحرم فان كان طاعة  
 على ما دون عصية تركتها قلت واذن فنقسم بكل الله المستعان ونستعين بالله من كيد  
 الشيطان ان الشيطان كان ثلاث زعموا مبينا ان استحقاق الذنب استحقاق  
 العصية كبيرة كانت او صغيرة كاد ينقضي بالمرء الى باب الله من مكر الله والتعجب من خفية  
 الله والوجل من الذنوب والتمتع من كفاياتها واستوجبان الياس من روح الله ولا ينفك  
 حسن الظن بالله اذ الوبال والتكال والسائل والافعال من لوازم مبيات المعاصي وادبها  
 والعقوبات الداليد من باب المحض والتحليص والتاديب والتحليص فهو الرحيم اللطيف الذي  
 تعفى رحمة اباكم غضبه ولطفه امام قرة من تلقاء اللطف وغضبه من باب  
 هذا ينظر من يذهب الى انه لا يسوغ في ذكر الله سبحانه افراد اسماء الحسنى القدر كالتعجب والحق  
 والذل والقار عن مقام بلاتها من اسماء اللطف والرحمة كالتعجب والرافع والمنفرد  
 كما يسوغ العكس واما من يذهب الى عدم تسويغ الافراد في شتم الطرفين اصلا والقول كقول

قتل بالفتح  
 صغر بالضم  
 ستم صر صر  
 ستم صر صر  
 ستم صر صر

كان

تفانين في النطق التي ذكرها السبط الثاني  
التي هي في الخلف وما عده من غير في  
والأفلاق ثم زاد ما وافقه في القوة  
والأفلاق ما وافقه في الأفق  
مسند 2

معرض الكفا  
في طريقه على وجهه بالي  
والدال المعلن وقال النسخ كان  
الاستعداد باب السداد انما  
كان على وجهه بالي  
منه من الكفا

نیو نیو

عن بعض العامة كل رجل رجل وجماعة  
ومن قول النرجس المدعي أنه  
بأنه قال لمرحاه أي كزبها  
سقطت من الصدقات التي  
من الصدقة فدفعها في دفعه  
المدعى أن من شاك  
بأنه يمكن وقوع ما أخذه  
فأنها البزاة في الصدقات  
وكانت من بانه صدق في دفعه  
الزكوة والصدقات فأنما  
المدعى أن المرضى في بركه  
وبناء الصدقات الفاضل صدق  
وبن حريته الوتر في كره  
قد فرغ أي منها جوده فأن  
في سبب كبريت الباع والفسخ  
لما لا بد من الله  
منفذ الله في جميع الدول

وفي الجزء الرابع من كتابه... من رسول الله صلى الله عليه وآله ان الله لم يخلق خلقا الا ليعملوا... فانما هو عملها فان كتبها له عشر امساها

وإذا هم بعد من السنة فان كتبها له واحدة وان هو تركها فان كتبها له خمسة...  
وإذا هم بعد من السنة فان كتبها له واحدة وان هو تركها فان كتبها له خمسة...  
وإذا هم بعد من السنة فان كتبها له واحدة وان هو تركها فان كتبها له خمسة...

النية هي مرفوعة على الاطلاق والنظر شمولي...  
النية هي مرفوعة على الاطلاق والنظر شمولي...  
النية هي مرفوعة على الاطلاق والنظر شمولي...

النية هي مرفوعة على الاطلاق والنظر شمولي...  
النية هي مرفوعة على الاطلاق والنظر شمولي...  
النية هي مرفوعة على الاطلاق والنظر شمولي...

كما كبريت الاحمر ولا عمل ايضا بهما في العزارة...  
كما كبريت الاحمر ولا عمل ايضا بهما في العزارة...  
كما كبريت الاحمر ولا عمل ايضا بهما في العزارة...

جاء في نسخة...  
جاء في نسخة...  
جاء في نسخة...



النية المتعلقة بما يكون مكتوبة بواحدة وعلمها بالجوارح بعشر اشياء لها وكون محض النية المجردة  
 عن العمل الشيء لا عقاب عليها انما سبيل على ما ادري انك ان مجرد النية بما هي متعلقة بها  
 كالتسبيح المزمع الغير المآلة به لا موازنة عليها من محوثة تلك المحيثة وذلك لا يصحكم ان  
 بعض النيات كبها لثباتها بما هي متعلقة تلك النية كخصوصها مع عزل النظر عن  
 حالها بمجردها هي متعلقة بالعمل ذمها واكبر الذنوب وانما اعظم الامام كنيات المشركين والكفار  
 ومنها ان النية لما كان حقيقيا كمال الاضطرار كان حصولها على وجه المستلزم لا يتجسس  
 المعارف الربوبية واستحضار صفات اجمال ونفوت اجمال التي هي كالاسباب المنبث عنها  
 ذلك الاضطرار والاضمار في اجزاء العمل وادراكه كالدوام الساري في اعضاء البدن وقواه  
 والعمل بدونها كاللصبة المنقوشة الجمادية وكالصوره المنقوشة اجمادية وخلوصها عن  
 هو شات الشبهات وهو احسن احوالها وعن هجات الشهوات وشواغل المشاعر قلمي بغير  
 الاثر احدات قلبية فلو لم يكن لها الا حزمة كحقيقته فلا جرم كانت هي افضل ومنها ان النية تدوم  
 الى آخر العمل حقيقة او حكما والعمل يتجدد ويستمع شيئا لا يتصوره اجزاء الدوام فالنية التي  
 وافضل ومنها ان النية شان مقام القلب ودرجته في تعظيم احباب الربوبية ومجده واكرامه  
 وسكرته وانعامه في من لوازم الايمان المنبث عن البرهان الواجب دوامه وبقائه وادامته  
 النفس العاقلة الانسانية باقية كجوه ذاتها المجردة فكيف يمكن في استحالة طرق النسخ والتغيير  
 بخلاف العمل المجرد والحصول المجرد وجوده بزمان محدوده اجماله لشدة وتغيره ولذا كان  
 النية معتبرة بغير استدانة كحقيقته او الحكمية حال التلبس بالعبادة وبعد الفراغ منها الى حيث تدوم  
 اكمية البدن في لا محالة ادوم والبقى والنفع وافضل ومنها ان النية كما لا تعف عنه كخصوص  
 بل يكون مستدامة الاستمرار حقيقة او حكما في جميع الاحيان والادوات فكذلك لا تنحصر في عمل  
 بعينه بل يكون مستوعبة الشمول لجدة الافعال والازدواج ولا شيء من العمل سقدي عنه ويجوز ان  
 في اعم واتم واسع واشمل فذلك كانت الشمول لجزء افضل وهذا كما ان الادراكات الاحسية لا يال  
 الا حد البصر وهورية بعينها بخلاف الادراك النطفي فانه يسع قاطبة كدود الهويات فذلك كان  
 هو اعم ولكل ومنها ان النية من ارض عالم التجرد دون صقع جواهر النفس بخلاف العمل فانه فعل النفس  
 من حيث انه البدن واستعمال الآلات الجسدية ومن هناك في كونه في روعا من النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم ومعنى من الى عبد الله الصادق عليه السلام ان الله كثير الناس على تياتهم يوم القيمة

من حيث ان النية كدوام  
 فلو كانت في روعا من النبي

في

٢٦

وعن أبي سعيد اخذت من حضرة الموت وعائشيات جدد فليست بها ثم ذكر من النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم انه قال ان الميت يبحث في ثياب التي يموت فيها قال بعض سراج احمد بن اما ابو سعيد  
 استعمل احمد بن علي طاهره وقد روى في كسب الكفن احاديث وقد تأول بعض العلما على المعنى  
 وادله كما ان التي يموت عليها واعتقاده وعمل الذي يتم له ويقال فلان طاهر الشيايب اذا صوفه  
 بعبادة النفس البراهمة من العيب وفي تفسير قوله و ثيابك فطراي نيك وعملك فاصح فلان  
 ثيابك اذا كان فيك الفعل والديب وهذا كما في ثياب آخر بعث العبد او كثر الدماء على ثيابه  
 عليه وفي النفس متوقفة في الكفن فانهم يعنون بها وبالحمل ثياب النفس ان طهر كسب مرتبة  
 جبرها الجود المتقادات والنيات وكسب مرتبة البدنية الافعال والاعمال والنيات والملك  
 المحلصة من مزاولتها ومجاورتها و ثياب البدن هذه المتخذة من القطن والصوف والكتان  
 وتسمى ان النية سر لا يطلع عليه الا الله تعالى وعمل السر افضل من العمل الظاهر ويروى  
 قد ابدته من علمي والعاقبة اما مهم الرادى وحجة اسلام الخزانة وهو غير لازم الاطراف  
 وعلم الله تطلق من العوم بل واجب التقيد التخصيص بما اذا تدافله شرب الريا والسمعة  
 والاشكال لا يصلوة الفقه وصلوة الجماعة ومنها ان النية وجه العمل الذي به يوافقها  
 الاصلية ويتوجه تجاه باب الرتبة فهي افضل واشرف كما ان النفس افضل من البدن والوجه  
 والراس اشرف كبد ومنها ان المراد بنية المؤمن عقايد من معرفة الله تعالى والتصدق  
 بصفاته وغير ذلك مما يتم به الايمان ويتوقف عليه صحة الافعال والاعمال ولا شك ان افضل  
 وتخصيصها بالبراهمة احمد وكذلك المراد بنية الكافر عقيدة الكفرية التي هي شر من عملها ومنها  
 ان النية يمكن الدوام كذا في العمل فانه لا يحتمل بطلانها من الكلف احيانا وينتج حصوله  
 بانها تاتى في شال العصاة بنية فوانت هذه النية الدائمة الى العمل المنقطع كانت غير  
 منه فكذلك القول في نية الكافر ومنها ان كنية المؤمن في الجنة بنية في الدنيا ان لو عاش  
 محله وادخل الجنة بعد ابداد كنية الكافر في النار بنية في الدنيا ان لو خلد فيها بالحيوان لم يفر  
 ما على الكفر والعصيان في النيات خلة هو لواء المؤمنون وهو لواء الكفار وفي التفسير  
 الكريم قل كل يعمل على شاكلته اي على نيته فلهذا ورد بذلك احمد بن في كتاب الكفاية عن  
 مولانا ابو عبد الله الصادق ع ومنها ان المراد بالمؤمن المؤمن بالفعل العاقل الذي يميز  
 وجوه من البر والابواب من الخير والنجس والصيام والصدقة فيتم منها قسوم عليها اوجها

توفى ابا الحسن  
 في ١٠ ص ١١

الفقه القوي

لو عملها لانه معقود الشر على ذلك بصديق النية والصدقانه واسم كريم وهذا الوجه منسوب  
 الى ابن دريد وقد ورد بذلك ايضا في اكثر من مكان في عن ابن عبد البر ومثله ان لفظ  
 افضل التفضيل قد يكون مجزوء عن معنى الترجيح كما في قوله عز من قائل ومن كان في هذه  
 اعمى فهو في الآخرة اعمى واضل سبيلا وقول المتنبي لانت اسودت في عين من الظلم قال  
 ابو الفتح عثمان بن جني اسود من جملة الظلم لا يقال حر من الاضرار وليس من البياض فيكون الكلام  
 قد تم عند قوله لانت اسود ومثله قول غيره وابيض من ماء احدى كانه شهاب يات  
 داج عساكره وقول شاعر آخر باليتي مثلك في البياض ابيض من اخيت بني اياض  
 اي ابيض من جملة اخيت بني اياض ومن غيرتها وهذا وجه قد اوردوه في شئ من النية وقد  
 تم قال تباة لقول السيد المرتضى رضي الله عنه فان قيل نقضت هذا الكلام الى ان يكون  
 في قوله النية من جملة عمله والنية من افعال القلوب فكيف يكون عملا لانه يختص بالفعل  
 قلت جاز ان يسير عمله كما جاز ان يسير فعلا او يكون اطلاق العمل عليها مجازا ونحن نقول  
 ان الاسود والابيض وغيرهما مما يكون لولا افعال الصفه لا افضل التفضيل وكذلك لا  
 فخر بين هذا كجزء من صفه التفضيل من معنى الترجيح المقبولة مقبوما ومنها ان لفظ خيرة  
 ليست التي بمعنى فعل التفضيل بل هي اسم جنس لضد الشر او اسم صفه لما فيه خيرية ومعنى لفظ  
 ان نية المؤمن جملة الخير من اعماله حتى لا يقدر مقدراته لا يدخل الخير والنية والوهم كما  
 يدخل ذلك في الاعمال الموهوبة المردوم عليها وهذا احد الوجوه التي لا للسيد المرتضى رضوان  
 الله تعالى عليه قد حكى عن حوت بكفرة هذه المسئلة من الوزراء استخانة وبوليس في رتبة  
 فريضة بستان استخانة وتجبني رضائته ومنها ان المراد نية المؤمن بلا عمل خير من عمله  
 العاري عن نية وهذا حكمه المرتضى عن بعض القائلين فخر عليه ان افضل التفضيل لصفة  
 المشاركة والعمل العاري عن النية لا خيرية فكيف يكون اضافة باب التفضيل وهل هذا  
 الا كما اذا قيل العمل اهل من اهل او النبي افضل من المتنبي واوصى من هذا قد حكاه  
 ايضا عن ذلك القائل ان المراد ان يكون نية المؤمن في اكمل خير من عمله فهو معصية فقا  
 وقالت الحنفية البقية الوهية بهذا الوجه والوهم موضوع على صراط  
 واي فضل لباقي ان يكون خيرا من المعاصي وانما الفضل ان يكون خيرا عما هو خيرا منها  
 ان المؤمن يريد به المؤمن المحض بمعاشرته اهل الخلاف والملازمة حكاه كجور فان افعالهم

اريد ان يكون  
 التفضيل بافضل من غيره

اراد انكم

اريد

ففضله

عاقبة

غاد



تعالى على التقية ومدارة أهل الباطل وأعماله الفعولة لصية منها بالقطع فيه بالواجب  
 كالعبادات الواجبة ومنها ما عليه عقاب كالثأصوله مثلا من باب التقية ومنها  
 ما لا عقاب فيه ولا عقاب كالأعمال والامانة في صافية عن التقية فانه وان كان  
 بغيره اموا فقتهم باركانه ومتفقاً بما لا يله الا انه غير مكره لسوادهم بقلبه ولا دخل في  
 عصاهم كنباه بل كتاب في ستره عن سائرهم وناقراً بباطنه عن مجاوراتهم قلت وهذا  
 قول حق الا ان فيه تخصيصاً باراد من غير مويد واراد ومخصص طارده ومنها انه عام مخصص  
 او مطلق مقيد اي نية بعض الاعمال الثقيلة العظيمة الثواب كنية الحج والجهاد افضل من عمل آخر  
 خفيف ثوابه دون ثواب ذلك العمل كمن يجهل كونه لا يقطن طائفة ثواب النية  
 لا يجوز ان يبدي ثواب عمل ما او يتركه اصلاً وهذا انما هو الوجه السيد المرتضى  
 وهو ايضا ليس بذلك الرخصان عندى ومنها قدرنا ان لفظه غير محمول على الفاصلة ويكره  
 المراد ان نية المؤمن مع عمله غير من عمل العاقل من نية وهذه الاحمال شبيهة ان ذلك قلت  
 فترانا اننا وجه الكفالات الخواطر المسببة للرخص وهذه عبارة لقصرهم البصر وجهه باليقين  
 وان لمس عجب التعاجيب ان شئنا السيد درس الله لطيفه في فوائده قد نقل ذلك عنه غير  
 عبارته نظر الله وجهه الى هذه العبارة ان النية لا تترادفها التي مع العمل والمفضل عليه  
 هو العمل الخالص من النية ثم حكم بانه يرد عليه ما اوردته هو على حكمه عن ذلك القائل كما قد  
 ذكره فان صرح لفظه بانه باعلى ما يقدر على الصوت ان هذا قول على سبيل التذرع وحكم  
 بما جازاه كجور المعنى المقصود باللفظ ان النية التي مع العمل بما هي الشبهة فيها انما هي  
 مقارناتها الذي هو العمل غير من نفس العمل الذي مع النية بما هي والعمل معزولة لفظاً عن النية  
 التي مقترنة به وشرط صحة وعن هذا الا اعتباراً لا عن الال في حال العقل دون الوجود مع  
 التمييز يكون العمل عرواً من النية وليس المعنى بذلك ان مجرد العزم المنفك عن فروع الموعود عليه  
 من العترة الى الفعل غير من مجرد العمل المفرق في الوجود عن اقران النية وليكن هذا آخر ما رتبنا  
 من القول في مقالات هذه الصيغة والحمد لله رب العالمين من حمده والصلوة على خيرة  
 من خلقه محمد وعترته الطاهرين افضل رتبة وقد بلغ بحر التحريم من التحليل في تحريم عام ١٠٢٣  
 البحر المحمدي النبوي شامعاً من مصنفها اصبح المتفقين الى الله سبحانه محمد باقر الداماد اكسبه  
 ختمه الله بالحنس حامداً مصلحاً مستغفراًه تمام شد رساله سبعه شداداً لكه وكاتبه محمد  
 خواهر كنده ملا علي الحسيني  
 ص ١٠٢

العباد بالعباد والشيء بالشيء  
 بالتحليل وبما العباد انما هي  
 والتعاجيب كما اني بغيره  
 ليس من لفظه



في فضل الصلاة

حتى يقرأ  
فان يقرأ

ثم اذن فان اذان الصبح من المصطفى ان السليمان قد رضى قال بوجوبه على الزهراء ووافقه اسامة بن عبد الله واذاد عليه رطلان الصلوة  
ببركة وصورة الاذان السكابر اربعاء كل من الساعاتين وحي على الصلوة وحي على الفيلق وحي على خير المولد الله اكبر ولا اله الا الله  
مرتين وتكون في حال الاذان قائما مستقبلا رافعا صوتك مستنثيا واضعا اصبعك في اذنيك واقفا على الفصول التي ينبغي ان يقرأ  
يمينا وشمالا ولا تكلم في اثنتاه وصل على النبي صلى الله عليه وآله فقد روي عن محمد بن يحيى عن الفقيه بسند صحيح عن ابي جعفر محمد بن علي قال صلى  
على النبي صلى الله عليه وآله اذ كان في اذان وغيره ولا يخفى ان ظاهر هذا الحديث يدل على وجوب الصلوة عليه صلى الله عليه وآله على كل اكر  
وسمع كل اكره او سمع ذكره وذكره بعض العامة له وجوبه في العزرة وبعضهم له وجوبه في كل مجلس حرة وبعضهم له وجوبه في كل اكره  
وهو من باب رئيس محمد بن مرسد الروي واما ما ذهب اليه من عدم وجوب الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله صلوات الله عليهم في التشهد الاول  
في الصلوة فلا يريد به عدم وجوبها في هذه الجملة بل من حيث كونها جزءا من الصلوة فلا تنافي بين كلاميه اعلى الله درجته وقدره  
على ذلك لقوله لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا وما روي عنه صلى الله عليه وآله انه قال من ذكرني عندة فلم يصلي عليا فله مني اربعة  
السد وما روي انه صلى على رسول الله صلى الله عليه وآله ان الله وليكم بعضكم بعضا فليصلوا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان صلوا عليه فقال  
هذا من العلم المكنون ولو لا انكم سألتموني عنكم ما اخبركم به ان السد وكل ما يمكن فلا ذكر عند مسلم فيصلي على الاقاليم ذلك المكان  
غفر الله لك وقال السد ملائكة امين ولذا ذكر عند مسلم في الصلاة على الاقاليم ذلك لا غفر الله لك وقال السد ملائكة امين ولا يخفى  
ان غفر الله لك في الحديث الاول كذا ذكره وذكره في الحديث وجوب الصلوة عليه صلى الله عليه وآله كما سجدوا بقلبه وبكفيه وبكفي ان يكون  
ذكره صلى الله عليه وآله بالضمير الراجح اليه صلوات الله عليه وآله كذا ذكره ولم اظفر في كلام علي بن ابي حمزة عن الصادق عليه السلام في ذلك لئلا يفتقر الى  
من العموم واقول ان الاظهر تارة في الصدور والوجهين ان الله صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي انزلت تلك الآية قيل يا رسول الله  
هذا السلام عليك قد عرفناه فكيف الصلوة عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وآل محمد واما ما روي انه لما نزلت تلك الآية قيل يا رسول الله  
على محمد وآل محمد كما باركت على ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد قال نعم ان المراد به ان افضل كفيات الصلوة عليه صلى الله عليه وآله وسلم  
قلت في لك ان قد حفظ انه صلى الله عليه وآله وسلم حميد آله من حمدة آل ابراهيم فالصلوة عليه صلى الله عليه وآله وسلم في الصلوة على آل ابراهيم وتكون  
الفرق من التسمية ان يختص بغيره واصلوات الله عليهم بصلوة اخرى عليه مماثلة للصلوة التي عظمهم فيها بغيره بصلواته عليه  
المفردة بين البغداد من انه لا بد من كون التسمية اقوى من التسمية فان نبينا صلى الله عليه وآله وسلم افضل من ابراهيم عليه السلام وتلك هذه حقيقة منطق الكلام على  
تلك القاعدة اذ لا ريب في ان الصلوة العامة لكل من حيث العموم اقوى من الخاصة بالنسبة وقد لوحظ هذا التفسير تارة ما بين الصلوة  
على ابراهيم من حيث التسمية اقوى من غيرها في التسمية واخرى بان التسمية على الصلوة على آل ابراهيم واصلوات الله عليهم بصلواته عليه  
صلوات الله عليه وآله كانت نبيا وادم بين الناس والطير والانس بانه خلاف التسمية في اللفظ كيف وسواهم انما هو عن كيفية الصلوة  
عليه صلى الله عليه وآله وقد لوحظ هذا التفسير بوجهات اخرى ذكرنا بعضها في بحث التسمية من كتابنا في الحاشية من مفتاح الفقه في بيان وجوبها



